



PROVISIONAL
A/39/PV.89
20 December 1984
ARABIC



الأمم المتحدة
الجمعية العامة

الدورة التاسعة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة التاسعة والثمانين

المعقودة بالمقر، في نيويورك،
يوم الخميس، ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد لوساكا (زامبيا)
نم: السيد غوموسيوفرانيسير (بوليفيا)
(نائب الرئيس)

— قضية فلسطين [٣٣] (تابع)
(أ) تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف
(ب) تقرير الأمين العام

— برنامج العمل

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة.

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية. وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza, مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر.

84-64530/A

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٢٠البند ٣٣ من جدول الأعمال (تابع)قضية فلسطين

(أ) تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف
: (A/39/35)

(ب) تقرير الأمين العام (A/39/130-S/16409 و Add.1).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أودّ أن أذكر الممثلين أنه وفقاً للمقرر المتخذ في جلسة صباح اليوم ستقبل قائمة المتكلمين في المناقشة بشأن هذا البند الساعة ١٢/٠٠ ظهر الغد ٧ كانون الأول/ديسمبر .

السيد فيرم (السود) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : منذ بضعة أيام ناقشت هذه الجمعية الحالة في الشرق الأوسط . وخلال المناقشة ، أعرب عدد كبير من الوفود عن الاقتناع الراسخ بأن مسألة فلسطين مازال لب النزاع في ذلك الجزء من العالم ، وهذا هو رأي الحكومة السويدية أيضا .

لقد بذلت جهود لا تحصى في اطار هذه المنظمة طوال العقود الماضية للتوصل الى حل سلمي للمشكلة . وكانت تلك الجهود في محلّها ، لأن هذه المسألة تمس جوانب أساسية للسلم والأمن والقانون الدولي والهادئ الانسانية .

وبساطة ، نحن نناقش مسألة شعبين يطالبان بنفس المنطقة الجغرافية . ونحن نعرف الحجج التي ساقها الطرفان في هذه الجمعية مرات عديدة في الماضي . وكلل الأطراف في النزاع تقول انها تريد السلم ونحن لا نشك في ذلك ، لكن السؤال يظل هو : ما الثمن الذي تجدد تلك الأطراف لديها الاستعداد لدفعه من أجل ذلك السلام ؟ هل اسرائيل مستعدة للتخلي عن مطالبها الاقليمية والانسحاب من الأراضي المحتلة ؟ وهل

الجانب العربي على استعداد أن يقبل الدولة الاسرائيلية ومعتزف بحقها في العيش في سلم داخل حدود آمنة ومعتزف بها ؟
 اننا نأمل أن يسود صوت العقل والتوفيق في المنطقة في نهاية المطاف وأن تكون الاجابة على كلا السؤالين بالاجاب .

ان حبر الزاوية في الحل السلمي المنصف قد أرسى بالفعل . والعناصر الأساسية موجودة في عدد من القرارات الجوهرية التي صدرت من مجلس الأمن والجمعية العامة . فالقرار ١٨١ (١٩٤٧) اعترف بالحقوق الوطنية للشعبين المعنيين ووضع الأساس القانوني لدولتين ذاتي سيادة في فلسطين تحت الانتداب . والسنوات ال ٣٧ التي انقضت منذ ذلك الحين قد شهدت العديد من التغييرات والتطورات الأساسية بما في ذلك خمسة حروب كبيرة في المنطقة . وبالتالي لن يكون من الواقعي محاولة احياء هذا القرار وتنفيذه حرفيا . ولكن المفهوم الأساسي في القرار ١٨١ (١٩٤٧) مازال ساريا . والفعل تضطلع هذه المنظمة بمسؤولية خاصة عن متابعة السعي للتوصل الى حل يتيح للفلسطينيين أنفسهم فرصة حقيقية لتحقيق تطلعاتهم الوطنية . وليس لنا أن نخبر الفلسطينيين بكيفية ممارستهم لحق تقرير المصير ، وليس لاسرائيل ولا لأي بلد آخر أن يطلي عليهم هذه المسائل .

وفيما يخص الجوانب الهامة ، يوقر قرارا مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) أساسا لما لا جراه مفاوضات للتوصل الى تسوية شاملة . وفهم حكومتي للاتجاه الرئيسي في هذين القرارين أنه كنتيجة للمفاوضات ستسحب اسرائيل من الأراضي المحتلة في ١٩٦٧ ، وسيعترف جيران اسرائيل بحقها الكامل في العيش في سلام داخل حدود آمنة ومعتزف بها . ومن الواضح أنه لا يمكن التوصل الى تسوية شاملة دون المشاركة المباشرة للأطراف الرئيسية بما في ذلك اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية وكذلك الدول العربية المتأثرة بشكل مباشر . وتجعل الحقائق الاستراتيجية من الجوهرى أن تشترك الدول الكبرى في هذه المفاوضات . ومن المحافل الممكنة لهذه المفاوضات المحفل الذي أشير اليه في نداه مؤتمر جنيف المعني بفلسطين وأكدته هذه الجمعية وهو مؤتمر دولي للسلام . وتوقر الأمم المتحدة الاكبية الملائمة للسعي للتوصل الى حل للنزاع .

ان حكومتي تنظر بقلق بالغ الى بعض التطورات الجارية في الشرق الأوسط . فان احتمالات التحقيق النهائي للتطلعات الوطنية للفلسطينيين قد تعرضت لنكسات خطيرة خلال السنوات القليلة الماضية . فاستمرار سياسة الاستيطان غير الشرعية التي تنتهجها اسرائيل ، وكذلك مختلف التدابير القمعية الموجهة ضد السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وفزة يجب ادانتها .

وقد قامت اسرائيل وبعض البلدان العربية بمحاولات واضحة للتأثير على العمليات السياسية بين الفلسطينيين . والأهداف الأساسية لتلك التصرفات هي بوضوح اما القضاء على منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها القوة السياسية الفلسطينية القائمة أو استغلال سياسات وقيادات المنظمة . وترى حكومتي أن هذه المحاولات ضارة باحتمالات التوصل الى سلم دائم في المنطقة .

ومن دواعي القلق المستمر حالة اللاجئين الفلسطينيين في لبنان . ان المسؤولية عن سلامة الفلسطينيين الذين يعيشون في جنوب لبنان تقع في الوقت الحاضر على عاتق اسرائيل باعتبارها القوة القائمة بالاحتلال . والمثل يجب على سوريا أن تضطلع بمسؤوليتها عن رفاهية اللاجئين الذين يعيشون في المناطق الخاضعة للسيطرة السورية .

وتأمل حكومتي أن تؤدى المعادثات في النافورة في نهاية المطاف الى الانسحاب الاسرائيلي من جنوب لبنان وهو الانسحاب الذي طال انتظاره . وحينئذ ستضطلع حكومة لبنان بحماية المدنيين . وانا ما طلبت حكومة لبنان المساعدة للوفاء بالتزاماتها في هذا الصدد ، تعين على المجتمع الدولي أن يعتبر أن من واجبه تقديم تلك المساعدة ما أمكن . ان قائمة ضحايا هذا النزاع الطويل تزداد كل يوم ، فالجنود والمدنيون الأبرياء والساعون الى السلم قد أريقت دماؤهم على السواء . وقد مرت ٣٦ سنة منذ ضحى مواطني فولك برنادوت بحياته من أجل حلم السلم .

لقد انقضى وقت طويل ، وأريقت دماء كثيرة وظلّت مائدة المفاوضات خالية لوقت

طويل .

السيد العنسي (عمان) : كما تعرفون تعرض على الجمعية العامة خلال دورتها الحالية مجددا قضية فلسطين . . وهي قضية ما فتئت تعرض على دورات الأمم المتحدة سواء الاعتيادية منها أو الاستثنائية، منذ انشاء المنظمة الدولية .

ولقد ترادف عمر هذه المشكلة مع عمر المنظمة حتى صارت قضية فلسطين أحد معالم هذه المنظمة الدولية التي ارتضاها المجتمع الدولي تجمعا يهدف من خلاله لحل المشاكل واقرار الأمن والسلم في العالم وتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي للبشرية جمعاء .

فحينما يتم اذن تناول قضية فلسطين في الأمم المتحدة يمكن لنا التعرف بالتالي على الأمم المتحدة ذاتها ، وعلى أسلوها في تناول القضايا والمعوقات التي تحد من انطلاقها في تنفيذ قراراتها . ومن غير المستغرب ان يخرج المرء بانطباع ان ارادة الأمم المتحدة هي في الواقع محصلة لارادة الدول الأعضاء ، ومتى ما نفذت بالفعل الارادة الدولية ازاء هذه المشكلة فانه عندئذ لن يكون من الصعب ايجاد حل عادل ودائم لهذه القضية الانسانية، التي طال أمد استمرارها دون حلول عملية ناجحة .

فقضية فلسطين بالرغم من تشعب وتفرع عناصرها فان اساسها واضح وسهل التعرف عليه . هي قضية شعب طرد من دياره قسرا وهذا الشعب مصمم على العودة ، ولقد عبر عن تصميمه هذا بمختلف الوسائل الشرعية التي تقرها الاعراف والقوانين الدولية . فما من شعب في العالم عبر عن ارادة مماثلة الا واستجاب لذلك المجتمع الدولي وسهل عليه فرص تقرير المصير كخطوة اولى تجاه الاستقلال والسيادة . . وشعب فلسطين ليس استثناء من القاعدة انما هو في حقيقة الامر ترسيخ وتأكيد لهذه القاعدة المعمول بها من قبل كافة الدول والشعوب المحبة للحرية والسلام في العالم .

الى جانب الاعراف والشرائع والقوانين التي ارتضاها اغلب أعضاء المجتمع الدولي والتي تعطي الفلسطينيين الحق في العودة الى أهلهم وارغهم وديارهم ، فان هذا الشعب ، الى جانب ذلك كله ، يحمل وعدا من هذه المنظمة يعاد تأكيده منذ عام ١٩٤٧ عاما بعد عام بالعودة وتقرير المصير واقامة دولته المستقلة على ارغبه وترايه الوطني .

وبلادي ، ستبقى عند موقفها الدائم والثابت، بشأن الحقوق المشروعة وغير القابلة للتصرف للشعب العربي الفلسطيني ، ولقد أكد ذلك مؤخرا من فوق هذا المنبر الدولي الهام ، وزير الدولة للشؤون الخارجية عند القاء كلمة السلطنة في بداية افتتاح الدورة الراهنة للجمعية العامة حيث قال :

” اننا ، والا مر كذلك ، أحوج ما نكون الى مضاعفة الجهد والتمسك بالشرعية الدولية ، وميثاق الام المتحدة ومبادئها والعمل على احترام وتنفيذ قراراتها . ان الأمم المتحدة هي المنظمة الوحيدة القادرة على ابعاد شبح الفوضى والحرب والجوع عن الانسانية .

” ان المشاكل التي تتصدر جدول أعمالنا عديدة ، ومعقدة ، وهـذا ما يتطلب عملا متضافرا من كل بلدان العالم ، ولعل أهم وأعقد ما واجهته هـذه المنظمة منذ نشأتها من قضايا ، قضية شعب فلسطين . لقد آن الأوان لاسرائيل أن تدرك أن السبيل الوحيد الى السلم هو الحوار والمفاوضة لا يجاد حـلـسـول عادلة ، تعيد للشعب الفلسطيني كرامته وتضمن له حقوقه المشروعة في تقرير المصير واقامة دولته المستقلة ، وان اللجوء الى استخدام القوة لا يمكن ان يكفل لها السلم أو الأمان . ان اسرائيل لن تتمكن من تحقيق استقرارها ومصالحتها اذا استمرت في تجاهلها لمصالح الشعب الفلسطيني ، وواصلت انتهاكها لسيادة وأمن الدول المجاورة لها .

” ان رفض اسرائيل للعديد من مبادرات السلام وتعطيلها لجميع الجهود الرامية لحل قضية الشعب الفلسطيني يحملها مسؤولية حالسة الحرب والتوتر في منطقة الشرق الأوسط .

” ان سلطنة عمان ، انطلاقا من تأييدها لجميع الجهود التي تدعو وتعمل من أجل السلام في المنطقة ، قد أيدت اعلان جنيف الداعي لعقد مؤتمر سلام دولي معني بالشرق الاوسط ، تحضره جميع الاطراف المعنية . وأن تبني الجمعية العامة في دورتها الماضية المبادئ التوجيهية لاعلان جنيف الداعية الى حصول الشعب

اللسطيني على حقوقه المشروعة غير قابلة للتصرف، يعتبر خطوة هامة في سياق العمل الدولي نحو تحقيق تسوية سياسية لهذا النزاع، الا اننا ندرك أن فرص النجاح لن تتوافر لمؤتمر ما لم تشارك في اعماله جميع الأطراف المعنية .

" ان التقارب الفلسطيني الاردني والمتمثل في المحادثات المكثفة والمستمرة بين الطرفين ، نعتبره عاملا ايجابيا ومشجعا لتكريس الجهود العربية وتهيئة ظروف ومتطلبات العمل الهادف الى تحقيق حل سياسي للنزاع العربي / الاسرائيلي " . (A/39/PV.23 ص ٣٦ و ٣٧-٤٠)

اننا نرى انه على المجتمع الدولي ، دعم وتأييد الشرعية الفلسطينية ، ممثلة في منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها الوطنية باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد لهذه القضية المقدسة ولكافة أبناء الشعب العربي الفلسطيني الصامد .

واننا ، لنسعد حقا بالنجاح الباهر الذي تمخض عن انعقاد دورة المجلس الوطني الفلسطيني مؤخرا في العاصمة الاردنية " عمان " ، وما أكدته كل ذلك في حقيقة الأمر عن مدى قوة وصدور منظمة التحرير الفلسطينية وحكمة قيادتها الوطنية الواعية .

ونشيد ، بدور الامين العام للأمم المتحدة ، وجهوده المتواصلة بشأن القضية الفلسطينية ، وندرك الجهد الكبير لما أورده من حقائق في تقريره (A/39/130) المؤرخ في ٣ آذار / مارس ١٩٨٤ ، والاذاعة (A/39/Add.1) المؤرخة في ٣ ايلول / سبتمبر ١٩٨٤ المرفوعين الى الجمعية العامة ومجلس الأمن .

كما نشتم ، الجهود الطموسة لاعمال اللجان الدولية المنبثقة عن الأمم المتحدة وبالأخص اللجنة المعنية بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف ويعطىها الرأى الذى تجسد في اليوم العالمي للتضامن مع شعب فلسطين الذى يقام عادة في يوم ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر من كل عام كما نشكر اللجنة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية في الاراضي العربية المحتلة وغيرها من اللجان والأجهزة والمؤسسات الدولية المعنية الأخرى .

اننا ان نأمل استمرار وقوف اعضاء المجتمع الدولي ، بكل ثقلهم وتأييدهم لا يجساد حلول عادلة للقضية الفلسطينية ، انما ندرك أن مثل هذه الحلول لا بد وأن تشمل بالضرورة حل مسألة الاراضي العربية الأخرى الخاضعة للاحتلال الاسرائيلي ، حتى يمكن لسلم عادل ودائم ان يتحقق في منطقة الشرق الاوسط ولكي يعيش الجميع في هذه المنطقة الحساسة من العالم بوثام وتقدير وحب متبادل . كما علينا أن نسعى كذلك لأن ننهي المشاكل الدولية المستعصية التي تعصف بالعالم وتحمل شعوب المعمورة كل يوم المزيد من الخراب والدمار . ولعل ، عملنا الجماعي الدؤوب لايجاد حل للقضية الفلسطينية ، هو أول الغيست الذي سينتج عنه كل الخير والسعادة لنا جميعا ، وبدون استثناء .

السيد كريشنا (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ننظر مرة أخرى قضية فلسطين ، وهي بند ظل مدرجا على جدول أعمال الجمعية العامة دون علاج لععدة عقود . وقد شهدت السنوات الأخيرة تقلبات كبيرة في المحنة التي يمر بها الشعب الفلسطيني وكفاحه الباسل من أجل الاستقلال الوطني . ولا يزال ذلك الشعب الباسل محروما من دياره وقد احتلت اراضيها بالقوة ، حتي بما يتجاوز تلك الاراضي التي حددتها الامم المتحدة عند تقسيم فلسطين . ولم ينفذ العديد من القرارات التي اعتمدها الامم المتحدة بشأن ذلك الموضوع . وما زالت اسرائيل تحتل الاراضي العربية بالقوة بالمناقضة لارادة المجتمع الدولي كما تواصل اسرائيل دون هوادة سياسة اقامة المستوطنات بالضفة الغربية . ونتيجة لذلك تتعرض منطقة غرب آسيا بأكملها للاضطراب والتوتر بصورة مستمرة مع امكانية التصاعد الى صراع أوسع وأشمل نطاقا .

لقد أدت التطورات الأخيرة في الشرق الاوسط الي ادخال عوامل أكثر تعقيدا وخطورة على الحالة المعقدة فعلا . ان استمرار احتلال اسرائيل للبنان بالتحدي لقراري مجلس الأمن ٥٠٨ (١٩٨٢) ، ٥٠٩ (١٩٨٢) ، وتحرشها بالشعبين الفلسطيني واللبناني وراهابها لهما وتشريد ها للفلسطينيين قسرا في الدول المجاورة ، وكذلك سياستها القائمة على انشاء مستوطنات جديدة ، كل ذلك جزء من مخططها الرامي الى تشديد قبضتها على الاراضي العربية المحتلة والعمل على ضمها .

يرجع تعاطف الهند مع شعب فلسطين وتأييد ها لانشاء دولة فلسطينية الى ادراكنا العميق للهوية التاريخية والاقليمية والوطنية للفلسطينيين . وحتى في غمار كفاحنا من أجل الاستقلال الوطني ، وقف قادتنا الى جانب القضية الفلسطينية ورفعوا اصواتهم تأييدا لاقامة وطن قومي مستقل فلسطيني . ان كفاح الفلسطينيين البواسل الذي لم يتوقف ، يشير تعاطفا وتفهما لدى شعب الهند حتي يومنا هذا . لقد اتخذ قرار تقسيم فلسطين في نفس العام الذي حصلت فيه الهند على استقلالها . وحافظت الهند على استقلالها ، لكن شعب

فلسطين طرد من اراضيها . وهناك العديد من البلدان التي تحررت منذ ذلك الحين وأصبحت الآن سيدة مصيرها . أما الفلسطينيون ، فلم يظلوا مشردين فحسب ، بل واحتل المزيد من اراضيهم بعد ذلك . وكما ذكرت السيدة انديرا غاندي ، رئيسة وزراء الهند الراحلة ، في خطابها الختامي أمام مؤتمر القمة السابع لرؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز الذي عقد في آذار/مارس ١٩٨٣ بنيودلهي :

" ولكن لا تزال هناك الملايين المحرومة من حقها الفطري - وعلى سبيل المثال ، الشعب الفلسطيني وشعب ناميبيا وشعب جنوب افريقيا . ولقد شرفنا فخامة الرئيس ياسر عرفات وفخامة الرئيس سام نجوما بحضورهم . ولكنهم حرّموا من أوطانهم " . (A/38/132 ، ص ١٧٤)

لقد أعلنت الهند باستمرار أن الحل الشامل والعادل لمشاكل غرب آسيا ينبغي أن يشمل ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية والانسانية غير القابلة للتصرف ، بما في ذلك حقه في اقامة دولة مستقلة في وطنه القومي ، وانسحاب اسرائيل الكامل غير المشروط من جميع الاراضي العربية المحتلة منذ ١٩٦٧ ، بما في ذلك مدينة القدس الشريف ، وضمن ان تعيش جميع دول المنطقة ، بما في ذلك فلسطين ، داخل حدود آمنة ومعترف بها . وفي رأينا ان الفلسطينيين لهم الحق في العودة الى ديارهم وممتلكاتهم في فلسطين التي اقتلعوا ورحلوا منها دون ما رحمة . ويتعين تمكينهم من ممارسة حقوقهم في تقرير المصير بمنجاة من أي تدخل خارجي ، واسوة بالدول الأخرى في المنطقة ، يجب أن تمكن دولة فلسطين من العيش في أمن وسلام وتتبع سياستها الداخلية والخارجية الخاصة بها . ومن الشروط المسبقة الأساسية للتوصل الى حل سلمي ، المشاركة الكاملة وعلى قدم المساواة لمنظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الحقيقي الوحيد للشعب الفلسطيني ، في أية مباحثات تتعلق بمستقبل ذلك الشعب بل ومستقبل المنطقة بأكملها في الواقع .

ان الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي سعيا الى حل شامل لمشكلة الشرق الأوسط ، وجوهرها قضية فلسطين ، قد تلقت زخما جديدا في المؤتمر الدولي المعني بقضية

فلسطين الذي عقد بجنيف خلال آب/اغسطس وأيلول/سبتمبر ١٩٨٣ . وقد أيد القرار ٥٨/٣٨ جيم ، الذي اعتمده الجمعية العامة بأغلبية ساحقة في العام الماضي ، اعلان جنيفا حول فلسطين ، ودعا الى عقد مؤتمر سلام دولي معني بالشرق الاوسط . وطبقا لما جاء في اعلان جنيف سيستهدى مؤتمر السلام المقترح الذي سيعقد تحت رعاية الأمم المتحدة ومشاركة جميع الاطراف في الصراع العربي الاسرائيلي ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية بالإضافة الى الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي وغيرهما من الدول المعنية على قدم المساواة بالخطوط الارشادية المعترف بها دوليا كأساس له والتي أيدها المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين .

ومما يذكر ان القرار ٥٨/٣٨ جيم طلب من الأمين العام أن يقوم على وجه السرعة بالتشاور مع مجلس الأمن ، باتخاذ تدابير تحضيرية لعقد المؤتمر ويقدم تقريراً عن جهودها الى الجمعية العامة في موعد لا يتجاوز ١٥ آذار/مارس ١٩٨٤ . ونحن ممتنون حقاً ، للأمين العام على شروعه في عطية المشاورات مع أعضاء مجلس الأمن والدول المعنية الأخرى وفقاً للقرار ٥٨/٣٨ جيم حول عقد مؤتمر السلام المقترح . وفي ردنا على خطاب الأمين العام أعربت حكومة الهند عن موافقتها المعريضة على خطة العمل التي اقترحتها الأمين العام بيد أننا اقترحنا انه ينبغي اتخاذ بعض المرونة في اختيار المشاركين في المؤتمر . وفيما يخص الاطار الزمني لعقد المؤتمر ، رأينا ان الحالة في غرب آسيا لا تتحمل أي تأخير وينبغي اتخاذ التدابير التحضيرية على وجه السرعة حتى يمكن عقد المؤتمر في أقرب وقت ممكن . وبينما أوضحت معظم الدول التي تم التشاور معها ، موافقتها على عقد مؤتمر السلام المقترح فاننا نأسف أسفا عميقا لأن بعض الدول الاخرى رأيت عدم الموافقة على ذلك . وفي تقريره عن الحالة في الشرق الاوسط ، الوارد في الوثيقة A/39/600 ، ذكر الأمين العام للأمم المتحدة الآتي :

" وهكذا فان تاريخ النزاع العربي الاسرائيلي في الشرق الاوسط وقضيته فلسطين يمثل سجلا طويلا من الفرص المهدرة التي تسبقها وتمقها الحروب

وأعمال العنف التي لا تؤدي الا لزيادة تعقيد الموقف ونشر المزيد من البؤس ووضع
 عقبات جديدة في سبيل السلم * . (A/39/600 ، الفقرة ٤٢)
 لقد حان الوقت حقا كي نواصل باصرار البحث عن الطرق والأساليب التي تتيح
 معالجة الظلم الواقع على الشعب الفلسطيني والتوصل الى حل مبكر لهذا الصراع المأساوي
 وقد دفع الموقف السلبي لحفنة من الدول بشأن مؤتمر السلام المقترح الأمين العام الذي
 ان يخلص في تقريره السابق الاشارة اليه الى نتيجة مؤداها أن الظروف اللازمة لعقد المؤتمر
 المقترح واثاحة أى فرصة له في النجاح غير متوافرة في الوقت الحالي .
 ان للوقت أهمية ، والتأخير لا يسهل التوصل الى حل لمشكلة الشرق الاوسط . ومن
 ثم ، فقد ابدينا اهتماما باقتراح الأمين العام الوارد في تقريره عن الحالة في الشرق الاوسط
 باستخدام آلية مجلس الأمن كتدبير مؤقت بطريقة جديدة للعمل مع الأطراف المعنية بشأن
 مختلف جوانب مشكلة الشرق الاوسط ، واستخلاص ما في الخطط والاقتراحات التي قدمت في
 السنوات الأخيرة من عناصر مشتركة يمكن ان تساعد على وضع أساس لهيكل المفاوضات . ومن
 المهم الشروع في عملية المفاوضات ، طبقا لما ذكره الأمين العام في تقريره بغية :
 " توضيح الطريق وتمهيد الطريق للقيام بمسعى كامل للتفاوض بشأن هذه المشكلة " .
 (A/39/600 ، الفقرة ٤٥)

وقد دعيت حركة بلدان عدم الانحياز باستمرار ، منذ انشائها ، الى حل شامل لمسألة فلسطين ، وهي جوهر مشكلة الشرق الأوسط ، والسبب الأساسي للنزاع العربي الإسرائيلي . وقد اعتمدت الأمم المتحدة معظم قراراتها المتعلقة بتلك المسألة بجمهورية من بلدان حركة عدم الانحياز . وفي العام الماضي بوجه خاص ، نشطت بلدان حركة عدم الانحياز في تعبئة التأييد الدولي ضد أعمال إسرائيل في الأراضي المحتلة وضد غزوها للبنان . كما أكدت أيضا من جديد معارضتها الحازمة لسياسة وممارسات إسرائيل في الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة ودعت الى انسحاب إسرائيل من هضبة الجولان السورية . وقد بحثت تلك المسألة باستفاضة في المؤتمر السابع لرؤساء دول أو حكومات بلدان حركة عدم الانحياز الذي عقد في نيودلهي في آذار/مارس ١٩٨٣ ، وأكدت مرة أخرى المبادئ الأساسية التي يتركز عليها حل المشكلة ، ان أكد رؤساء الدول والحكومات على انه

" لا يمكن تحقيق سلم عادل ودائم في الشرق الأوسط دون انسحاب إسرائيل التام وغير الشروط من جميع الأراضي الفلسطينية وغيرها من الأراضي العربية التي احتلتها منذ عام ١٩٦٧ بما في ذلك القدس ، ودون تحقيق حل عادل لمشكلة فلسطين على أساس نيل وممارسة الحقوق ، غير القابلة للتصرف ، للشعب الفلسطيني داخل فلسطين ، بما في ذلك . . . الحق في إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة في وطنه فلسطين . " (A/38/132 ، ص ٣١)

وقد حاولت لجنة الثمانية المعنية بفلسطين التي شكلتها قمة نيودلهي من أجل العمل مع مختلف القوى ذات التأثير في الشرق الأوسط لاقامة سلم عادل ودائم في المنطقة . خلال العام أن تضطلع بالولاية التي خولتها اياها قمة عدم الانحياز وقد أدامت اللجنة اتصالاتها بممثلي مختلف الدول وأمين عام الأمم المتحدة لتحقيق هدف عقد مؤتمر السلم في وقت مبكر . فالسعي لتحقيق سلم عادل ودائم في الشرق الأوسط والدعم النشط لاشقائنا الفلسطينيين والتضامن معهم باتت سمة رئيسية من سمات حركة عدم

الانحياز . وقد أجمعت اللجنة في تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٤ على المستوى الوزاري ، وقررت مواصلة دورها النشط في ذلك الاتجاه كما قررت ألا تدخر وسعا في تأييد الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب العربي الفلسطيني بمقتضى القانون الدولي وإرادة بلدان عدم الانحياز وإرادة شعوبها .

وقد أيدت الهند ، كعضو في اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني حقوقه غير القابلة للتصرف ، اللجنة تأييدا تاما في سعيها من أجل تأمين حقوق الشعب الفلسطيني والنهوض بقضيته . ويشهد تقرير اللجنة لعام ١٩٨٤ على جهودها التي لا تكل تحسبات القيادة المتفانية للسفير ماسما ساري ممثل السنغال . وبالرغم من عدم تنفيذ توصيات اللجنة الأساسية حتى الآن ، إلا أن أنشطتها خلال العام أفادت في زيادة تأييد المجتمع الدولي لقضية فلسطين .

ومن المعروف تماما أن السبب الأساسي لانعدام التقدم صوب إيجاد تسوية شاملة يرجع إلى صلف وتعنت إسرائيل التي تحدثت عادة إرادة المجتمع الدولي ، كما يرجع أيضا إلى انعدام الإرادة السياسية لدى بعض الدول الأعضاء ذات الأهمية . ونحن نناشد جميع أعضاء المجتمع الدولي اظهار الحنكة السياسية والمشاركة في الجهود المبذولة لإيجاد حل سريع وعادل يقوم على المبادئ التي دعت إليها الأمم المتحدة وحركة بلدان عدم الانحياز ، وندعو ، كخطوة أولى عاجلة ، إلى التجميد الفوري لانشاء المستوطنات الإسرائيلية وإيقاف سياسة انشاء المستوطنات التي تنتهجها إسرائيل وإزالة المستوطنات التي أقيمت بالفعل . كما أن استمرار احتلال إسرائيل للبنان هو في نفس الوقت أمر مرفوض تماما . وكلنا يرغب في أن يرى لبنان موحدة مستقلة ذات سيادة . وتحقيق ذلك يتطلب انسحاب جميع القوات الأجنبية من لبنان . وقد أصبحت زيادة الجهود واستمرارها جنبا إلى جنب مع البدء في عملية جديدة لتحقيق تسوية عادلة وشاملة ودائمة لمسألة فلسطين بالوسائل السلمية مسألة لها الأولوية القصوى .

لقد استمعنا باهتمام كبير هذا الصباح للبيان الهام الذي ألقاه السيد فاروق قدومي رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية . ونرحب بالاجتماع الأخير للمجلس الوطني الفلسطيني الذي عقد في عمان ، والذي أحطنا علما بالقرارات التي توصل اليها . ويظهر كل ذلك الارادة الراسخة لدى الفلسطينيين من أجل مواصلة نضالهم العادل سعيا للحصول على حقوقهم المشروعة . ونتمنى لهم كل النجاح .

وختاما أود أن أذكر بكلمات رئيسة الوزراء انديرا غاندي في خطابها في قمة عدم الانحياز السابعة في نيودلهي ، حيث قالت :

" اننا متفقون في الرأي في تأييدنا للشعب الفلسطيني الباسل والمشرود ، والذي تعرض للكثير من ضروب الاذعاج . وتشعر اسرائيل بأنها حرة في ارتكاب أي اثم دونما خجل من عدوانها أو ندم على خرقها للقانون والسلوك الدولي . ولكن هل بمقدورها أن تعوق الى الأبد الحقوق المشروعة للفلسطينيين ؟ "

(A/38/132 ، ص 166)

السيد د جودي (الجزائر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : منذ عشر سنوات مضت ، اعتمدت الجمعية قرارا تاريخيا ان اعترفت رسميا بالحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني وأعلنت أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ووضعت المشكلة الفلسطينية بأنها جوهر النزاع في الشرق الأوسط . والجمعية العامة بالتزامها باعادة الحقوق الوطنية غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني وتخليها عن الخطأ الذي كانت قد وقعت فيه حتى ذلك الوقت والذي جعلها تقصر أزمة الشرق الأوسط على مسألة آثار سياسة النظام الصهيوني في العدوان على شعوب المنطقة ، سعت ، بذلك الالتزام ، الى تصحيح ظلم تاريخي أوجدته بنفسها ، وعادت الى مهمتها الأصلية كمنظمة تجسد ايمان الشعوب المقهورة ، ومجمل القول أنها تواصلت مع نفسها .

وكانت تلك محصلة مسيرة طويلة استغرقت ربع قرن ونضال باسل دفع خلاله الشعب الفلسطيني ، نتيجة لمؤامرة دولية جردته من أرضه وحرمة من ممتلكاته وحقوقه ، ثمنا باهظا لحرية وكرامته وحقه في الحياة والوجود الوطني المستقل على أرضه .

وهكذا أزيح الستار الثقيل الذي كان قد أسدل لزمن طويل ليخفي ظروف الشعب الفلسطيني . وفرضت الحقيقة القومية الفلسطينية نفسها على الضمير العالمي كحقيقة لا يمكن انكارها وكعامل أساسي في تحقيق أي تسوية عادلة وشاملة لمشكلة الشرق الأوسط . واكتشف العالم في نفس الوقت أن ما حاولوا تصويره بلا حياء على أنه قلعة الحرية المحاصرة لا يعد وأن يكون في الحقيقة سوى آلة للحرب تقوم على فلسفة عنصرية توسعية التعلسى نفسها أن تستمر في انكار حق شعب بأسره في الوجود .

لقد انقضت عشر سنوات على ذلك التصحيح التاريخي ، وما زال الشعب الفلسطيني ، كما كان في الماضي ، يعاني من محنة النفي أو الاحتلال الأجنبي لوطنه وما تزال بلادته محتلة وحرية منكرة عليه وحقه في الوجود معترض عليه .

وفي المخيمات حيث يعيش ، تقوى الذاكرة الجماعية لأمة رفضت بقوة أن تستسلم لليأس متمسكة بما تبقى لها من أرض أجدادها في فلسطين المحتلة ، ويواصل الشعب الفلسطيني مسيرته التاريخية دون أن يتراجع كما يواصل كفاحه من أجل البقاء والاحتفاظ بهويته مسلحا بعدالة قضيته وإيمانه الراسخ بأن الحق سينتصر في النهاية .

ومع ذلك ، فعند الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة أحرزت انتصارات عديدة ، وأصبحت عناصر التسوية العادلة الشاملة مقبولة رويدا رويدا بل وأقرتها الجمعية العامة اثناء دورتها الاستثنائية الطارئة السابعة ، عندما اعطت بحسم : أولا ، الحق غير القابل للتصرف للشعب الفلسطيني في تقرير المصير والاستقلال والسيادة الوطنية وكذلك حقه في اقامة دولته المستقلة ذات السيادة في فلسطين ؛ وثانيا ، الحق غير القابل للتصرف للفلسطينيين المشردين والنازحين في العودة الى ديارهم وممتلكاتهم في فلسطين ؛ وثالثا ، حق منظمة التحرير الفلسطينية ، بوصفها ممثل الشعب الفلسطيني ، في أن تشارك ، على قدم المساواة ، في السعي صوب حل عادل للمشكلة الفلسطينية ؛ ورابعا ، عدم جواز الاستيلاء على الاراضي بالقوة . وان تحملت الجمعية العامة مسؤولياتها ، بات تعينا على مجلس الامن ان يعمل بانسجام مع الجمعية العامة ويتخذ المقررات التي يمكن ان تضمن للشعب الفلسطيني الممارسة الفعالة لحقوقه الوطنية . لكن اساءة استخدام احدي الدولتين العظميين الرئيسيتين لحق النقض ، ووضع المجلس بذلك في حالة خطيرة من الجمود عرقل تماما جميع الجهود وقلل من فرص السعي صوب السلم .

وانواع المساعدة العديدة التي قدمت الى النظام الصهيوني من جانب تلك الدولة العظمى الرئيسية ذاتها هي ما مكن ذلك النظام في الواقع - وهو النظام الذي عهد اليه بالاضطالع بدور نقطة انطلاق للمعطيات الابرالية في احدي مناطق العالم ذات الحساسية الخاصة - من مواصلة سياسته العدوانية ضد شعوب الشرق الاوسط ، وتكديس آليته الحربية المميتة ، ومواصلة ازدياد رايه المتعدنت لمقررات منظماتنا وآراء المجتمع الدولي .

ان رفض القادة الصهاينة الاخير لفكرة عقد مؤتمر سلام دولي معني بالشرق الاوسط ، في الوقت الذي اعطت فيه كل الدول العربية المعنية استعدادها للمشاركة في ذلك المؤتمر وتصعيد القمع والوجود الاسرائيليين في الاراضي المحتلة وبصفة خاصة ، عن طريق اقامة مستوطنات جديدة ، واستمرار احتلال الجنوب اللبناني ؛ ورفض الامتثال لقرارات الامم المتحدة هذه كلها ليست سوى مظاهر للتوسعية الصهيونية . وما كان يمكن ان تكون لولا التأييد الذي يحظى به النظام الصهيوني والحصانة التي يتمتع بها .

وهكذا ، لا تزال سياسة اضعاف الطابع الصهيوني على الاراضي العربية المحتلة مستمرة بمنهجية ومصورة لا سبيل الى تغييرها ، كما يزداد قمع السكان العرب ويتكثف ، وتواصل قوى الاحتلال - بموازرة وتعزيز العصابات المتطرفة التي تحظى بالدعم غير المشروط من بعض الدوائر السياسية والدينية - نسفا ارهابيا على الاراضي المحتلة .

ان الاشكال العديدة لكل هذا الابتزاز والارهاب المؤسس واثارها المتعددة موضحة بالتفصيل في تقرير اللجنة الخاصة بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية ، المقدم الى الجمعية . ان يوضح التقرير كيف يواصل النظام الصهيوني ممارسته الشريرة لتجريد الاراضي الفلسطينية من طابعها العربي والى الابد ، باقتلاع العرب من ديارهم واقامة المزيد والمزيد من المستوطنات - مهديا الازدراء التام للادانة الدولية - بنقل اعداد هائلة من المستوطنين الاسرائيليين الى الاراضي المحتلة بغية ضمها نهائيا .

أما في لبنان ، وبالرغم من القرارات الالزامية التي اعتمدها مجلس الامن بالاجماع ، فان وطأة الاحتلال الاسرائيلي تزداد يوما بعد يوم حتى بات مما لا يطاق ان لا تزال دولة ذات سيادة عضو في منظمتنا تشهد جزءا من اراضيها محتلا ، وشعبها مقهورا ، ووحدتها ممزقة ، واقتصادها مهلهلا من جراء حرب فرضت عليها فرضا .

كما ان مرتفعات الجولان السورية التي ضمت نتيجة لعزل لم يسبق له مثيل من اعمال القرصنة التشريعية ، لا تزال تعاني من هجمات لا يمكن قبولها على هويتها وطابعها العربي .

ان الدول العربية في المنطقة التي تتعرض باستمرار لعدوان وحشي وتعاني من نهم النظام الصهيوني الشره للارهاب ، لا تزال ضحية لابتزاز وتهديدات لا تنتهي .

انها لحقيقة لا تنكر ان بعض الجهود الرامية الى السلم لم تثمر حتى الان لانها بدلا من ان تتجه صوب لب الموضوع مباشرة ، أي الواقع الفلسطيني الوطني ، تغض الطرف عن هذا الواقع مفضلة ان تتناول ظواهر معينة ، وهذه الظواهر ، أيا كانت خطورتها ، ليست سوى نتائج لسياسة النظام الصهيوني القائمة على العدوان والتوسع ، ومن ثم لا يمكن حلها ان يشكل اي تسوية نهائية لمشكلة الشرق الاوسط . فالطريق الوحيد الذي يمكن ان يؤدي

الى تسوية شاملة عادلة لهذا النزاع الدموى هو الطريق الذى من شأنه ان يمكن الشعب الفلسطيني من ممارسة جميع حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف ، ويضمن احترام مبدأ عدم جواز الاستيلاء على الاراضى بالقوة .

وفي هذا الصدد ، يجب ان يتحمل مجلس الامن بالمسؤولية مرة اخرى ، فهو الجهاز الذى انيطت به المهمة الهائلة المتمثلة في صون السلم والامن الدوليين . ان ان مجلس الامن اذا ما عمل باتساق مع الجمعية العامة واضطلع بحسم بالعمل على ان يعطي شكلا محدد لتوافق الراء الخاص بالشرق الاوسط ، فانه سيستعيد صداقته وفعاليته وهيبته . وستواصل الجزائر من جانبها تقديم تأييدها التام للكفاح البطولي للشعب الفلسطيني ، وتعمل على وحدة وتماسك واستقلال صنع القرار الخاص بمقاومته حتى يستعيد الشعب الفلسطيني في النهاية جميع حقوقه الوطنية المشروعة . ان الجزائر ، مدعمة بتجربة كفاحها من أجل التحرير ، لا تزال مقتنعة بانها عن طريق استبعاد الوحدة وتعبئة المقاومة الفلسطينية بأسرها حول محفل مشترك مقبول للجميع ، يمكن لمنظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، ان تعزز قدراتها وطرق عملها وتفي بالتطلعات العميقة للشعب الفلسطيني .

السيد بوزيري (تونس) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : لقد ظلت قضية

فلسطين لاكثر من اربعة عقود ، وستظل للاسف ، مبعث قلق عميق للمجتمع الدولي . وتلعب الامم المتحدة دورا رئيسيا في ذلك المجال ، وورثته عن عصبة الامم التي كانت قد سلته اليها بدورها الحكومة البريطانية التي تولت الانتداب على فلسطين ، والتي اعنت في ١٨ شباط/فبراير ١٩٤٧ ، انها مواجهة لصراع مهادى لا سبيل الى التوفيق بينهما وان الشيء الوحيد الذى كان قد تبقى امامها هو ان تطرح المشكلة على الامم المتحدة للحكم فيها . ومنذ ذلك الحين ، ظل المجتمع الدولي منخرطا بصفة مستمرة في قضية فلسطين - أولا ، لانه ايد ، بموجب القرار ١٨١ (د-٢) المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٤٧ ، خطة التقسيم التي أضفت الصبغة الرسمية على الظلم الذى ارتكب ضد الشعب الفلسطيني ، وبعد ذلك ، لانه لم يتمكن على مر السنين من التوصل الى الحل المنشود بالرغم من جميع قرارات الامم المتحدة ومجلس الامن في هذا الصدد .

وأَسباب ذلك كثيرة ومتنوعة ، لكن مسؤولية منظمنا ، كما ينص عليها الميثاق ، مسؤولية كاملة .

في تقريره الموجه الى أمين عام الأمم المتحدة ، كتب الكونت فولك برنادوت قبل اغتياله بيومين :

" من الوهم الخطير الاعتقاد بأنه يمكن إقامة دولة اسرائيل في يوم ما دون مراعاة الاعتبارات السياسية الأساسية المؤدية الى قيام دولة وفقاً للسياسات الحديثة التي تطبقها الدول " .

ونحن على علم بالسيناريو الذي جرى تحضيره ، والضغط الذي مورس ، والخطوات التي اتخذت منذ نهاية القرن التاسع عشر حتى تاريخ الاجتماع الأول للمؤتمر الصهيوني . فكل تلك المراحل المختلفة كانت مفضية الى تحقيق الأهداف التي وضعها ذلك المؤتمر . أولاً ، كان هناك وعد بلفور الذي شجبه آنذاك سير ادوارد مونتاغو العضو اليهودي الوحيد في الحكومة البريطانية . وجاء بعد ذلك تنفيذ سياسة المنظمة الصهيونية وممارساتها القائمة على شعار : " أرض بغير شعب لشعب بغير أرض " . وجاءت حملة الارهاب التي مارستها عصابات الهاغانا وشتيرن وأرغون لتكتمل تلك المراحل . ولكن هذه الحملة أدانها سير ونستون تشرشل أمام البرلمان البريطاني بالعبارات التالية :

" اذا كانت أحلامنا لصالح الصهيونية سوف يحجبها دخان بنسدادق القنابل ، واذا كانت جهودنا لاقامة مستقبل للصهيونية سوف تولد عصابات من الخارجين على القانون شبيهة بعصابات النازية الألمانية ، فيجب أن يرجع العديد منا ، بمن فيهم أنا ، عن المواقف التي اتخذناها " .
وبالإشارة الى الضغوط والحملات التي تعرّض لها هاري ترومان نفسه ، الرئيس السابق للولايات المتحدة ، وصف الوضع في مذكراته قائلاً :

" في الحقيقة ، ليست الأمم المتحدة فقط هي التي خضعت لضغوط لا مثيل لها من قبل ، ولكن البيت الأبيض بدوره كان محل ضغط وهجوم ، ولا أعتقد أنني كنت تعرّضت أبدا لهجوم بمثل هذا العنف " .
وهكذا ، وبالرغم من كل هذه الحقائق ، انشئت اسرائيل ، دون أن توضع ضمانات لمنع توسعها وصون حقوق الشعب الفلسطيني الذي ذهب ضحية أكبر ظلم وقع في القرن العشرين .

ان تشريد الفلسطينيين وطردهم من ديارهم وأرضهم ، سياسة اسرائيلية منتهجة منذ زمن طويل ، فهي السياسة المتبعة باستمرار في اسرائيل منذ انشائها .
لقد وصف بن غوريون الهدف الذي يجب أن يتحقق وهو " دولة يهودية تماما وأكثر توسعا بفضل الهاغانا " .

ومنذ عام ١٩٤٨ ، عملت اسرائيل على تعطيل تنفيذ الأحكام المتعلقة بالأراضي في القرار ١٨١ (د - ٢) الصادر بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٤٧ ، وفرضت سيطرتها على الأراضي التي استولت عليها بما يتعارض مع القرار ١٩٤ (د - ٣) الصادر بتاريخ ١١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٤٨ . ومنذ عام ١٩٤٨ ، فرض على الشعب الفلسطيني التشرد والتشتت . وقد ازدادت تلك الحالة خطورة في عام ١٩٦٧ بعد الاحتلال العسكري لما تبقى من أرض فلسطين ، وبعد تنفيذ المخططات الاستراتيجية الاسرائيلية فيما يتعلق بالضفة الغربية للأردن ، وقطاع غزة ، والجزء الشرقي من القدس الشريف .

ان الدراسات والتحليل التي قامت بها الأجهزة ذات الصلة في الأمم المتحدة بشأن سياسة اسرائيل والممارسات الاسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة تخلص الى أن اسرائيل ذات طابع منصرى استعماري وتوسعي . منذ انشائها ، لم تنتهج اسرائيل الا سياسة الأمر الواقع ، وانتهاك حقوق الشعب الفلسطيني ، وتحدي المجتمع الدولي ومنظمة الأمم المتحدة التي تدين لها بوجودها .

واستنادا الى نظرية الشعب المختار ، تزعم اسرائيل ألا تترك أرضا تعتبرها غير مسكونة الا وتأتي باليهود دون غيرهم اليها . وتقوم بأى عمل ممكن تجريرا لنظريتها بما في ذلك طرد الفلسطينيين وتشريد هم ، سواء كانوا مسيحيين أو مسلمين ، وانكار حقهم في العودة الى ديارهم وأراضيهم ، والقاء القبض على السكان المدنيين والبطش بهم ، والاستيلاء على الممتلكات باعتبارها ضرورة للمنفعة العامة أو لضمان الأمن العسكري ، وهدم المنازل ، وتعطيل الحريات والشعائر الدينية ، والمساس بحقوق الأسر وبالتقاليد ، وانتهاج سياسة التهويد التي تطبق حتى على الأماكن المقدسة ، وتغيير الطابع الجغرافي والسكاني للمدن والقرى ، وفرض الأنظمة والقوانين الاسرائيلية . هذه جميعها أمثلة على الممارسات والتجاوزات التي ترتكبها اسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة .

أما عن طابع اسرائيل الاستعماري والتوسعي ، فقد أكد احتلال الأراضي وضمها ، وانتشار المستوطنات في تلك الأراضي وفي المدن كالقدس والخليل . وتتمثل ممارسات اسرائيل في الأراضي العربية المحتلة ، الآن ، في محاصرة الأماكن التي يسكنها العرب ، وتوسيع المستوطنات القائمة وانتشار المزيد منها ، حتى يصبح عددها عام ١٩٨٧ ، ١٧٥ مستوطنة يسكنها حوالي ٢٥٠ يهودي .

وعلا على تنفيذ هذه السياسة التوسعية ، يركّز قادة اسرائيل على الدور الاستراتيجي الأساسي للمستعمرات . فقد أعلنوا أكثر من مرة أن هذه المستعمرات تعزز أمن اسرائيل ، وتوفّر أساسا سليما لحجتها الداعية الى السلام عن طريق حدود يمكن الدفاع عنها .

وبتحديها القانون الدولي وقرارات منظمة الأمم المتحدة ، تواصل اسرائيل سياسة الاحتلال والعدوان والتوسع واقامة المستعمرات غير المشروعة لا في أرض فلسطين وحدها ، بل وفي مدينة القدس التي تحاول اسرائيل تغيير وضعها . وبالانتهاك لقرار مجلس الأمن ٤٧٨ (١٩٨٠) الذي صدر بعد اعلان " القانون الأساسي " من قبل اسرائيل ، قررت بعض الدول نقل سفاراتها من تل أبيب الى القدس . ومثل هذا

التدبير غير المشروع المخزى يشجع اسرائيل على المضي في أعمال الضم ، ويعرض للخطر اعتراف المجتمع الدولي بالوضع الخاص الذي تتمتع به مدينة القدس ، وكذلك قرارات الأمم المتحدة بهذا الصدد .

ان الممارسات الاسرائيلية ، واقامة المستوطنات ، وانتهاك القواعد الأساسية للقانون والمعاهدات الدولية ، وكذلك انتهاك حقوق الانسان الأساسية ، كانت باستمرار مصدر قلق بالغ للمجتمع الدولي . وهذا الوضع قد يتردى بصورة متزايدة نتيجة تنفيذ مشروع بن بورات المتعلق باعادة توطين لاجئين فلسطينيين ، الأمر الذي قد يعتبر ، في حال تنفيذه ، حلقة في سلسلة الأعمال الاجرامية ضد الفلسطينيين ، وذلك بغية اضافة طابع هامشي على كفاحهم .

وقد أعلن أن تنفيذ هذه السياسة بكاملها يجرى تحت شعار أمن اسرائيل ، وهي نظرية كذبتها الى حد كبير المغامرات العسكرية المختلفة التي قامت بها اسرائيل خلال العقود الأربعة الماضية ، فبالنظر لقوتها العسكرية الهجومية والالتزام حلفائها ، ظلت اسرائيل هي التي تشكل تهديدا مستمرا للفلسطينيين ولجيرانهم .

وبدلاً من قبول الحل التوفيقى الذى كثيراً ما عرض عليها لتسوية المشكلة بالوسائل السلمية ، وعلى أساس من القانون الدولى وقرارات الأمم المتحدة ، والاعتراف بالحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطينى وهى : حقه فى العودة ، وحقه فى تقرير المصير ، وحقه فى إقامة دولته المستقلة ، ممارسة اسرائيل ، بشكل منهجى لا يتغير ، سياسة الرفض والعرقلة والتحدى مما يؤدى الى زيادة حدة التوتر فى منطقة الشرق الأوسط والعالم بأسره . وقد كتب المؤرخ البريطانى ، أرنولد توينبى يقول ،

" ان المأساة الفلسطينىة ليست مجرد مأساة محلية ، بل مأساة للعالم

بأسره لانها تمثل ظلماً يهدد السلم فى العالم " .

لقد اعترفت الأمم المتحدة ، فيما قررتها عندما قررت تقسيم فلسطين فى عام ١٩٤٧ ، بحق الشعب الفلسطينى فى السيادة وفى إقامة دولته المستقلة . وبعد ان حول الشعب الفلسطينى الى شعب من اللاجئين اضطر الى ان يلجأ للكفاح المسلح ، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينىة ، مثله الشرعى الوحيد ، للحفاظ على حقوقه . لقد انصفت منظمنا شعب فلسطين باعترافها الكامل والرسمى بحقه غير القابل للتصرف فى تقرير المصير دون أى تدخل أجنبى ، وفى الاستقلال والسيادة الوطنىة والعودة .

وفى عام ١٩٧٤ ، اعترفت الأمم المتحدة بعدالة كفاح الشعب الفلسطينى ، وبطبيعة الدور الذى تقوم به منظمة التحرير الفلسطينىة فى تمثيل شعب فلسطين ، وبأن القضية الفلسطينىة هى لب النزاع فى الشرق الأوسط .

ان الخلفية الحقيقية للاحداث ترجع دائماً الى مواصلة اسرائيل تنفيذ خططها المبيتة ، بدلاً من السعى من أجل التوصل الى حل عادل ودائم لقضية فلسطين ، ووضع العراقيل أمام أى حل سلمى يستند الى القانون الدولى ، بل والسعى ، بمزيد من العزم والتصميم ، فى محاولة لزالة الشعب الفلسطينى ومثله ، منظمة التحرير الفلسطينىة من الوجود على أمل أن يمكنها ذلك من فرض حلولها الجزئىة المنفردة ، وتنفيذ مخططاتها التى ترمى الى الهيمنة فى فلسطين وعلى سائر بلدان المنطقة .

وبذلك ، قللت اسرائيل من فرص اقرار السلم في منطقة عانت من ويلات خمسة حروب فيها . وفاتها ان تدرك أنه لا يمكن لأى قوة ، أيا كانت سطوتها ، ان تتغلب على قومية شعب اعترم أن يواصل كفاحه في سبيل تحقيق تطلعه الى الكرامة والعدالة والحرية . فاذا كانت ممارسات النازيين ، من معسكرات ترحيل وافران ومحارق ، قد ألهمت المشاعر القومية اليهودية ودعمتها ، فكيف يمكن أن نتوقع غير ذلك للقومية الفلسطينية ؟ ان أغرب مفارقة نراها اليوم تتمثل في أن ضحايا الأمس يقومون اليوم بدور الجراد ، بينما تعمل البلدان التي دافعت بالأمس عن الشعب اليهودي ، على تشجيع اسرائيل ، من خلال معونات ومساعداتها اليها ، على اباداة الشعب الفلسطيني اليوم .

لقد أعرب الرئيس الحبيب بورقيبة ، في رسالته المؤرخة في ١٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٤ بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني ، عن قلق تونس العميق ازاء عناد اسرائيل وتشدد ها ، وأكد مرة أخرى على موقفنا ازاء القضية الفلسطينية ، وقال :

" اننا ، ان نؤكد من جديد على التزامنا بخطة السلم العربية التي اعتمدها مؤتمر قمة فاس ، نؤمن بأن كل الجهود الدولية الرامية الى احلال سلم عادل ودائم في الشرق الأوسط ، جديرة بتأييد كل أعضاء المجتمع الدولي " .

وفي الدورة الأخيرة ، اعربت الجمعية العامة في قرارها الذي اعتمده في ١٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٣ ، عن تأييدها وترحيبها : " بالدعوة الى عقد مؤتمر سلام دولي معني بالشرق الاوسط " . (القرار ٣٨ / ٥٨ جيم ، الفقرة ٣) . واننا ان نشيد اشارة مخلصه بالامين العام الذي يستحقها عن جدارة ، لجهوده الدؤوبة التي بذلها لعقد ذلك المؤتمر ، ينبغي لنا ان نلاحظ أنه مازالت هناك عقبات تحول دون عقد المؤتمر .

وفي حين أصبح موقف اسرائيل القائم على الرفض والعناد والتشدد مألوفاً لنا ، من المؤسف أن نلاحظ ان بعض البلدان التي تتحمل بمسؤولية خاصة عن صون السلم والأمن الدوليين ، مازالت تبدي تردد ها ازاء عقد ذلك المؤتمر .

ان مبادرات السلم العديدة التي ظهرت في العامين العاضيين ، تمثل مساهمة قيمة في سبيل التوصل الى حل شامل عادل ودائم للقضية الفلسطينية ومشكلة الشرق الأوسط ، وتجرهن على الحاجة الملحة ، والقرن العشرون يقترب من نهايته ، لوضع حد لحالة لم يتخطاها الزمن فحسب ، بل وتهدد على نحو خطير السلم والأمن الدوليين . وتؤكد تونس ، مرة أخرى ، تأييدها والتزامها بأي مبادرة تؤدي الى إعمال الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني ، والتوصل الى حل لمشكلة الشرق الأوسط . ولا تزال تونس مقتنعة بأن عقد مؤتمر سلم دولي يشكل خطوة الى الامام للبدء في عطية السلم بالمنطقة . فالمؤتمر المقترح سيميزه استناده الكامل الى القانون الدولي ، وانه يتيح اشترك كل أطراف النزاع دون استثناء ، ويشكل اطارا ملائما لتحديد كل الشروط اللازمة لاجلال سلم شامل في ضوء قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والمقترحات الأخيرة التي ترمي الى تسوية شاملة .

وبذلك تكون الأمم المتحدة قد قامت بواجبها واضطلعت بمسؤولياتها كاملة ، ففيما يتعلق بحل نزاع استمر لاربعة عقود . ونعتقد ان الوقت قد حان لانجاز هذا العمل . وبالتصميم على عرقلة اجلال السلم واستعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، تقع اسرافيل في خطأ فادح اذا ما اعتقدت ان باستطاعتها ادامة تفوقها في المنطقة . وينبغي لها أن تدرك أن ميزان القوى لن يكون في صالحها في نهاية المطاف ، وان البلدان العربية ستتمكن خلال ١٠ أو ٢٠ أو ٣٠ سنة ، بفضل قدراتها التكنولوجية والعسكرية والبشرية ، من تحقيق التغييرات الأساسية في الحالة في الشرق الأوسط . وباسم بلادي ، أحث على بذل قصارى الجهد لاغتنام هذه الفرصة الجديدة لحل مشكلة الشرق الأوسط بشكل نهائي ، بما يسمح للمنطقة أن تنعم أخيرا بالسلم والأمن وتتمكن من تكريس نفسها لتنمية شعوبها وتقدمها .

يحتفل المجتمع الدولي في العام القادم بالعيد الأربعين لانشاء منظمنا . ويتيح ذلك الاحتفال لنا جميعا الفرصة لكي نؤكد من جديد على العثل العليا النبيلة التي قامت

عليها الأمم المتحدة ، ووضع على أساسها ميثاقها . وسيكون ذلك الاحتفال أيضا مصدر
الهام لنا لتكثيف جهودنا كي نكفل انتصار تلك المثل العليا . ودليلا على تجديد الآمال
التي يملقها على المنظمة كل من يتطلعون الى استعادة حقوقهم .
فدعونا نأمل بأن يفي المجتمع الدولي بالتزاماته كاملة ازاؤهم ، ويعمل على تحقيق
تطلعاتهم الى السلام والعدل . ونحن اذا ما اعتبرنا عام ١٩٨٦ سنة سلم ، ينبغي
ألا نفعل ذلك باللسان فقط .

برنامج العمل

الرئيس (ترجمة شفوية من الانكليزية) : أود أن أبلغ ممثلي السدول ان

الجمعية ستواصل مناقشة قضية فلسطين طوال يوم الغد ، وسنتهي من نظر هذا البند صباح يوم الاثنين . ١ كانون الأول / ديسمبر .

بعد ظهر يوم الاثنين ، ستنظر الجمعية أولا في تقرير اللجنة الثالثة المدرج

تحت البند ٩٩ من جدول الأعمال ، المعنون : " التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة " .

وسنقوم بعد ذلك باجراء الانتخابات المشار اليها في البند ١٦ من جدول الأعمال .

والبند الثالث الذي ستتناوله الجمعية بعد ظهر يوم الاثنين هو البند ١٧ من

جدول الأعمال المتعلق بقرار تعيين المدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية

الصناعية ، وقرار تعيين المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة الخاص للبلدان النامية غير الساحلية .

وأخيرا ، ستنظر الجمعية في البند ٣٠ من بنود جدول الأعمال وعنوانه " التعاون

بين الأمم المتحدة واللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الإفريقية " .

البند ٣٣ من جدول الأعمال (تابع)

(أ) تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/39/35)

(ب) تقرير الأمين العام (Add.1 و A/39/130-S/16409)

السيد لينغ كنج (الصين) (ترجمة شفوية من الصينية) : لقد اصغى وفد

الصين بانتباه للبيانات التي ادلى بها ممثلو منظمة التحرير الفلسطينية وعضو البرلمان

العربية . وأود أن اغتنم هذه الفرصة لكي اعرب باسم وفد الصين عن تأييدنا الراسخ

وإشادتنا العميقة بالشعب الفلسطيني البطل الذي يكافح من أجل استعادة حقوقه الوطنية

وتحقيق سلم دائم في الشرق الأوسط .

تعتبر قضية فلسطين لب مسألة الشرق الأوسط ، ولها أثر مباشر على السلم والاستقرار في الشرق الأوسط . وهي تمثل في جوهرها قضية مقاومة الشعب الفلسطيني وغيره من الشعوب العربية للعدوان والتوسع الاسرائيليين ، والكفاح من أجل استعادة حقوقها الوطنية . لقد دأبت السلطات الاسرائيلية ، بالتحدى لقواعد القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، على أن تطأ بقدميها الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني وتحتل بالقوة مساحات شاسعة من أراضي البلدان العربية المجاورة تحت ذريعة حق اسرائيل في " العيش في أمن " . ورفضت دائما ، بتعنت ، ان تعترف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير كما رفضت الدخول في حوار مع منظمة التحرير الفلسطينية . ان غطرسة اسرائيل المفرطة وتحديها المطلق للرأى العام العالمي لا ينفصلان عن تواطؤ وساندة احدى الدولتين العظميين الرئيسيتين ونأمل أن تغير تلك الدولة العظمى الرئيسية موقفها المنحاز لاسرائيل وتبذل جهودا للتوصل الى تحقيق تسوية منصفة ومعقولة للقضية الفلسطينية * .

لقد قام الشعب الفلسطيني البطل ، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، بمثله الشرعي الوحيد ، بخوض كفاح مضمّن للغاية لسنوات طويلة ضد المعتدين الاسرائيليين ، وذلك كسب التعاطف والتأييد على نطاق العالم كله . كما حصلت المنظمة على الاعتراف والتأييد من عدد متزايد من البلدان .

لقد انقضت ٣٧ سنة منذ بدأت الأمم المتحدة نظرها في القضية الفلسطينية في عام ١٩٤٧ . وفي العقد الماضي ، اعتمدت الأمم المتحدة سلسلة من القرارات التي تدعم العدالة . وتشمل هذه القرارات بوجه خاص قرارى الجمعية العامة ٣٢٣٦ (د - ٢٩) ، الذى أكد من جديد الحقوق الوطنية غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني ، و ٣٣٧٥ (د - ٣٠) الذى دعا منظمة التحرير الفلسطينية الى الاشتراك في كل الجهود الرامية الى تحقيق السلم في الشرق الأوسط . وتضمن الاعلان الصادر عن المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين ، الذى عقد في العام الماضي بجنيف ، دعوة لعقد مؤتمر سلم دولي بشأن الشرق

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد غرانييه (بوليفيا) .

الأوسط تحت رعاية الأمم المتحدة ، وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها ذات الصلة . كما طرحت منظمات دولية وبلدان أخرى اقتراحات ومقترحات للتوصل الى حل عادل وشامل لمشكلة الشرق الأوسط . ومن تلك المقترحات ، تستحق خطة فاس للبلدان العربية تنويعها خاصا ، لأنها تتضمن مقترحات واقعية ومعقولة يمكن أن تشكل أساسا لتسوية هذه المشكلة . وتفيد الصين مثل هذه الاقتراحات والمقترحات المعقولة ، وتشيد اشادة بالغة بالجهود التي تبذلها البلدان العربية وكل البلدان التي تناصر العدالة من أجل تسوية المشكلة الفلسطينية . وأود أن اؤكد من جديد ان كل الجهود التي تبذل على أساس مماثل يمكن أن تفضي الى استعادة البلدان العربية لأراضيها التي فقدتها ، واعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني ، وتحقيق تسوية عادلة ودائمة لمشكلة الشرق الأوسط ، ستحظى بتأييد الحكومة الصينية ودعمها . لقد كان من رأى الصين دائما ان مفتاح التسوية يكمن في استعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف ، بما في ذلك حقه في تقرير المصير ، وحقه في العودة الى وطنه ، وحقه في اقامة دولته في فلسطين ، وكذا في انسحاب اسرائيل من جميع الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما في ذلك القدس العربية . ولمنظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، الحق في الاشتراك على قدم المساواة مع الأطراف الأخرى . وهذا هو السبيل الوحيد للتوصل الى تسوية شاملة وحل منصف للقضية الفلسطينية والتمتع بالسلم وقرار حق كل بلدان الشرق الأوسط في البقاء ، والاستتباب التدريجي للسلم والاستقرار في المنطقة . ونحن ندعمو كل البلدان والشعوب المحبة للسلم لأن تبذل جهودا متضافرة سعيا الى تسوية عادلة ، في وقت مبكر ، للقضية الفلسطينية .

السيد اندريفي (هنفاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أتيت لوفد بلدى الفرصة منذ فترة وجيزة للمشاركة فى المناقشات بشأن الحالة فى الشرق الأوسط . وقد حاولنا فى بياننا أن نركز الاهتمام على الاطار الأوسع للمشكلة وعلى الآثار التى تخلفها القضايا غير المحلولة فى الشرق الأوسط على الحالة الدولية . وقد اضطررنا الى القبول بأسف شديد ، اننا فى الوقت الحالى لسنا أقرب الى حل مما كنا قبل سنة تقريبا . وهذا يعنى أننا لم نحرز أى تقدم بالنسبة للقضية الرئيسية فى أزمة الشرق الأوسط ، وهى المشكلة الفلسطينية . موضوع بياننا الحالى .

ان حقوق الانسان الأساسية والسياسية والقومية للشعب العربى فى فلسطين ، الذى عانى كثيرا ، لاتزال توطأ بالأقدام . وتواصل اسرائيل احتلال الأراضى العربية فتؤدى سياستها التوسعية العدوانية الى مزيد من التعقيد لوضع متوتر أصلا .

لقد واجهتنا التقارير على مدى العام باستمرار سياسة اسرائيل فى اقامة المستوطنات اليهودية غير المشروعة أو توسيع المستوطنات القائمة بالفعل فى الأراضى المحتلة . وظالبا ما تنطوى تلك السياسة على صراع وعنف . فإخلاء السكان العرب وترحيلهم وطردهم وتدمير بيوتهم ومصادرة الممتلكات العربية لا يمكن أن يتحقق بخلاف ذلك . وظالبا ما يترتب على مظاهرات الاحتجاج العربية الطلاق النار بل والقتل - أو فى أفضل الأحوال ، الاعتقال والاحتجاز الجماعيين للمتظاهرين العرب .

ودنما خوض فى مزيد من التفاصيل ، دعونى أقول هنا ، بأن لجنة حقوق الانسان اعتمدت فى دورتها فى وقت مبكر من هذا العام ما لا يقل عن خمسة قرارات تتعلق بالحالة فى الأراضى العربية المحتلة تشجب كلها السياسات والممارسات الاسرائيلية المذكورة أعلاه .

فالأمر لا يقتصر على حرمان الفلسطينيين من حقوق الانسان . ان السياسات الاسرائيلية الرامية الى تعزيز وحماية وتطوير المستوطنات غير المشروعة تؤثر تأثيرا اقتصاديا مباشرا على السكان الفلسطينيين ، مما يفضي الى احداث تغييرات هيكلية فى اقتصاد الأراضى المحتلة .

لقد أعلنتنا مرارا وتكرارا أن التدابير الاسرائيلية تربي بوضوح الى احداث تفسير متعدد للطابع الجغرافي والطبيعة الديموغرافية ، بل وحتى الوضع القانوني للأراضي المحتلة منتهكة بذلك معايير القانون الدولي الراسخة والقرارات المحددة للأمم المتحدة انتهاكاً صارخاً .

ويتحتم ألا يسمح لهذه السياسة أن تستمر بل يجب وقفها ، لا لأنها غير قانونية ولا انسانية فحسب ، بل ولأنها خطيرة أيضا فهي تديم التوتر في المنطقة بكل ما يترتب على ذلك من آثار ضارة بالسلم والأمن الدوليين .

ولا يمكن لاسرائيل أن تحقق السلم المرغوب فيه من خلال الاحتلال غير المشروع لأراضي شعب آخر ، فأمنها لا يمكن فصله عن أمن الآخرين . فالأمن لا يمكن أن يكون إلا أمنا جماعيا يتسنى التوصل اليه عن طريق التفاوض مع جميع الأطراف التي يشملها في الصراع . ولقد حبذت الغالبية العظمى من أعضاء هذه المنظمة باستمرار حل قضية فلسطين حلا سلميا وسياسيا وهي محقة في ذلك لأنه لا يوجد بديل منطقي آخر .

وينبغي أن تكون الخطوة الأساسية في ذلك الاتجاه الاعتراف بالحقوق غير القابلة للتصرف للشعب العربي في فلسطين : حقه في تقرير مصيره بما في ذلك اقامة دولته المستقلة ذات السيادة ؛ وحقه في العودة ؛ وحقه في التعويض وما الى ذلك .

ان التسوية العادلة لمشكلة الفلسطينيين ، القائمة على الاعتراف بحقوقهم السبقية أشرت اليها ، ستشكل أهم اسهام في تحقيق التسوية الشاملة لقضية الشرق الأوسط برمتها وهي تسوية يمكن التوصل اليها متى تحقق الوفاء بغير ذلك من الشروط الأخرى اللازمة للتسوية وهي : انسحاب القوات الاسرائيلية من جميع الأراضي العربية المحتلة بما في ذلك القدس ، واحترام سيادة كل دول المنطقة بما فيها اسرائيل وصون وحدة أراضيها واستقلالها والاعتراف بتلك السيادة ووحدة الأراضي والاستقلال السياسي لكل دولة منها . وغني عن البيان أنه ينبغي لجميع الأطراف المعنية ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب العربي الفلسطيني ، أن تشارك على قدم المساواة في عملية التسوية . ومن المسلم به أيضا أن تأييد الدول العظمى ، لاسيما

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الأمريكية ، ضروري ، اذا ما أريد أريد التوصل الى تسوية دائمة .

ومن الواضح أن تجدد الجهود الدولية أمر تدعو الحاجة اليه عملا على تهيئة الظروف الضرورية لبدء عملية التسوية وعقد مؤتمر دولي بشأن الشرق الأوسط . نحن ندرك جيدا أن أماننا طريق طويل وشاق .

فمن الضروري تحسبنا المناخ الدولي ليصبح أكثر ملاءمة للتفاوض . كما أنه من الضروري أيضا أن تتعزز وحدة البلدان العربية ووحدة الحركة الفلسطينية ذاتها ، حتى لا يستغل ذلك الافتقار الى الوحدة للتسبب في مزيد من التأخير للمحادثات والمفاوضات . ومسئورنا الضروري أيضا أن تكون جميع الأطراف المعنية واقعية . ونحن نتفق مع الأمين العام ان يقول في تقريره :

" يبدو من الواضح لي أن أحدا من أطراف هذا النزاع التاريخي المأساوي لا يمكن أن يأمل في نيل مطالبه القصوى اذا أريد أن تسود حالة سلم حقيقي فسي المنطقة . وفي ضوء تغيير المصير وتقلب ميزان القوة والتطور غير المنظور للاتجاهات الأساسية في الشرق الأوسط ، لا يستطيع أي طرف أن ينظر الى المستقبل بهدوء ، ولن يتسنى للعالم أن يتفادى النتائج المترتبة على استمرار العنف في هذه المنطقة الفريدة " . (A/39/600 ، الفقرة ٤٣)

وجب ألا يسمح بحدوث ذلك . وبدلا من ذلك ، دعونا نعمل معا ، سواء هنا في الأمم المتحدة أو من خلال دبلوماسيتنا الثنائية ، على التوصل الى تسوية سلمية لقضية فلسطين يجرى التفاوض بشأنها ، ومن أجل ارساء ، سلم عادل ودائم في الشرق الأوسط .

السيد أوفينكوف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية

عن الروسية) : لقد انقضت عشر سنوات منذ اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة فسي دورتها التاسعة والعشرين ، القرار الأساسي ٣٢٣٦ (د - ٢٩) . وتحدد تلك الوثيقة بوضوح الحق غير القابل للتصرف للشعب الفلسطيني في تقرير المصير دون أي تدخل خارجي والحق في الاستقلال الوطني والسيادة .

وقد اعيد التأكيد على الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني في الدورات اللاحقة ، بما في ذلك الدورة الاستثنائية الطارئة السابعة للجمعية العامة . وتشكل هذه القرارات بالاضافة الى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ، الأساس المعترف به عموما لايجاد حل عادل لمشكلة فلسطين في اطار تسوية شاملة لمشكلة الشرق الأوسط ، يأخذ بعين الاعتبار المصالح المشروعة للشعب العربي في فلسطين ولدولة اسرائيل على حد سواء .

بيد ان المطالب المشروعة للشعب الفلسطيني لم تلب بعد . وما زال الشعب الفلسطيني محروما من وطنه ، وقد أجبر على العيش ليوم أو تحمل النير اليومي للاحتلال الاسرائيلي في أراضي فلسطين التي تحتلها اسرائيل . وسبب هذه السياسة واضح وضوح الشمس : فاسرائيل تواصل انتهاج سياسة حقوقة شوفينية لا تقوم على تجاهل الحقائق الوطنية للشعب الفلسطيني وعدم الاعتراف بتلك الحقوق فحسب ، بل وتقوم أيضا على تجاهل مجرد وجود الشعب العربي في فلسطين وعدم الاعتراف بذلك الوجود أصلا . ونتيجة للمصادرة التعسفية للأراضي العربية في الضفة الغربية من الأردن وفي قطاع غزة ، تمكن الاسرائيليون المحتلون من انشاء ما يربو على ٢٠٠ مستوطنة .

فتل ابيب تواصل تفريخ مخططاتها الرامية الى زيادة عدد المستوطنات الاسرائيلية زيادة حادة خلال السنوات المقبلة . وفيما يتعلق بالسكان العرب الاصليين فان سلطات الاحتلال تنتهج سياسة الارهاب السافر والعنف . وورا ذلك كله ، هناك رغبة في طرد الفلسطينيين من ارض اجدادهم والقيام بعملية ضم كامل للاراضي الفلسطينية . فالسياسة التوسعية للقادة الاسرائيليين قد ادينت مـراراً في الجمعية العامة وفي مجلس الأمن . والخطوات العملية التي اتخذتها اسرائيل في سياق سياستها القائمة على الأمر الواقع ، وضم القدس الشرقية ومرتفعات الجولان وانشطة المستوطنين في الضفة الغربية للاردن وقطاع غزة . وكل ذلك أدى مـراراً وتكراراً الى أن يصفه المجتمع الدولي بأنه غير مشروع وباطل ولاغ . ومع ذلك ، فإن اسرائيل لا تود الاعتراف بقرار واحد من قرارات الامم المتحدة الخاصة بالقضية الفلسطينية . وترفض في عناد الامتثال لهذه القرارات سواء فيما يتعلق بالانسحاب من الاراضي العربية المحتلة او فيما يتعلق بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير التابلية للتصرف . فتل ابيب تنفي تماما وجود اي حق للشعب الفلسطيني في تقرير المصير وتنكره ، كما تنكر أيضا حقه في اقامة دولته المستقلة الخاصة به . فهل لدى اسرائيل أي اساس لمثل هذه السياسة ؟ لا يمكن ان يكون هناك مثل ذلك الاساس . فالقرار ١٨١ (د - ٢) المؤرخ في ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٤٧ ، يقضي كما يعلم الجميع بان تنشأ في ارض فلسطين التي كانت تحت الانتداب ليس فقط دولة يهودية بل ودولة عربية ايضا . فهل من الممكن حقا ان نجزئ هذا القرار ونعترف بجزء منه وننكر الجزء الاخر ؟ فالقيادة الاسرائيلية ، بعدم الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني في اقامة دولته ترفض القرار سابق الذكر ، وهذا القرار بالذات هو الذي يشكل الاساس القانوني لوجود اسرائيل ذاتها .

ومن المعروف والمسجل ان القيادة الاسرائيلية تستفيد على نحو ماكر من مفهوم امن دولتها ، والذي يبدوان مثل هذا الاهتمام - المفرط بامن اسرائيل ينبغي ان يكون حافزا للسلطات الاسرائيلية على السعي الى لغة حوار مشترك مع جيرانها

ومحاولة التعايش وتطبيع العلاقات معها والسعي الى حلول سلمية على اسس تكون متبولة للطرفين ومعقولة . لكن العكس بالضبط هو الذى يحدث . فاسرائيل تدعو طوال هذه السنوات لا الى برنامج سلام بل الى برنامج توسع وضم وتد قامت بأعمال عدوانية كثيرة ضد العرب .

ومن الواضح تماما أن اسرائيل ما كانت لتجرؤ على التصرف بهذا الشكل المتصف باللامبالاة لولا ما تلقاه من عون ودعم خارجي . وبالتالي ، فان المسؤولية عن سنوات عديدة من العرقلة المتعمدة لايجاد حل لمشكلة فلسطين وكل المشكلات التي تنطوى عليها مشكلة الشرق الاوسط لا بد ان تتحمل بها الولايات المتحدة الامريكية ، لا اسرائيل وحدها . فالدعم الاقتصادي والسياسي والعسكري المنهجي الذي تقدمه واشنطنون لاسرائيل هو الذى جعل من الممكن لئل ابيب ان تظل لسنوات طوال ، تطا بالاقدام حق الشعب الفلسطيني والشعوب العربية الاخرى وتغتصبه وتغفل وتهمل قرارات الامم المتحدة ذات الصلة بالشرق الاوسط .

ان السياسة الامريكية في الشرق الاوسط سياسة غير متوازنة لانها منحازة الى جانب اسرائيل . وهي ترمي فيما يخص قضية الفلسطينيين الى منع الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه الوطنية . وذلك جوهر كل الخطط الامريكية سيئة السمعة ، ابتداء من كامب ديفيد وانتهاء بخطة ريغان التي يبذو ان الولايات المتحدة تريد ان تنفض عنها التراب وتقدمها في غلاف جديد .

ومع ذلك ، فان خبرة السنوات العديدة وتطورات الاحداث في الشرق الاوسط اوضحت بما لا يدع مجالا للشك ان الصراع في الشرق الاوسط وليه ، وهو المشكلة الفلسطينية ، لا يمكن ان يحسم عن طريق الصفقات المنفصلة والحيل والمناورات التي تجرى من وراء ستار . ويتزايد عدد المناصرين في العالم كله للقضية العادلة للشعب العربي الفلسطيني والمؤيدين لها سياسيا بما في ذلك التأييد في اطار الامم المتحدة ، مما يوقر ضمانا للنجاح في النضال من اجل التوصل الى حل عادل للمشكلة الفلسطينية في اطار تسوية شاملة للشرق الاوسط .

وبطبيعة الحال ، لا حاجة الى التول بان الاهمية الحاسمة في كل ذلك هي لنضال الشعب الفلسطيني نفسه وطلبعته السياسية منظمة التحرير الفلسطينية ومن الاهمية البالغة دعم وحدة الصف الفلسطيني على اساس وطني مناهض للامبريالية ومن الاهمية البالغة الحفاظ على التعاون الوثيق بين منظمة التحرير الفلسطينية والشعوب والبلدان العربية ، واتخاذ موقف مبدئي حاسم في مواجهة الخطط التوسعية للولايات المتحدة واسرائيل . فسوف يجعل ذلك من الممكن ان تتخطى حركة المقاومة الفلسطينية المصاعب التي عانتها ويتيح لها احباط مخططات الامبريالية والصهيونية في الشرق الاوسط وكل من يعملون ضد تحقيق التطلعات الوطنية للشعب الفلسطيني . ويواصل الاتحاد السوفياتي مساندة لنضال الفلسطينيين في سبيل حقوقهم غير القابلة للمتصرف . وهذا واضح في المقترحات التي قدمها الاتحاد السوفياتي بتاريخ ٢٩ تموز/ يوليه ١٩٨٤ اخذا في الاعتبار الحقيقة التي لا يمكن دحضها وهي ان المشكلة الفلسطينية تظل العنصر الاساسي في اية تسوية لمجموعة المشاكل في الشرق الاوسط .

وعلى اساس من الرغبة في دعم اقامة السلم في الشرق الاوسط ، فان الاتحاد السوفياتي - ونشعرانه من الضروري ان نذكر بذلك - ذكر ان العناصر التالية لازمة للتسوية في الشرق الاوسط وهي : اولا ، ينبغي ان يكون هناك امتثال دقيق لمبدأ عدم السماح بحياسة اراضي الغير عن طريق العدوان . وبالتالي ، فان جميع الاراضي التي احتلتها اسرائيل منذ ١٩٦٧ تنبغي اعادتها الى العرب ، وهو ما يعني مرتفعات الجولان والضفة الغربية لنهر الاردن وتطاع غزة وكذلك الاراضي اللبنانية اما المستوطنات التي اقامتها اسرائيل في الاراضي العربية بعد ١٩٦٧ فتنبغي ازالتها . كما ينبغي اعلان حرمة الحدود بين اسرائيل وجاراتها العربية وعدم قابليتها للانتهاك .

ثانيا ، ينبغي توفير ضمانات فعالة تكفل للشعب الفلسطيني ، الذي ليس له من ممثل شرعي سوى منظمة التحرير الفلسطينية ، ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف وكذلك حقه في تقرير المصير واقامة دولته المستقلة على الاراضي الفلسطينية المحررة من الاحتلال الاسرائيلي . وذلك يعني الضفة الغربية لنهر الاردن وقطاع غزة . وكما تنص قرارات مؤتمر القمة العربي في فاس ، وبموافقة الفلسطينيين انفسهم ، يمكن لاسرائيل ان تنقل تلك الاراضي الى اشراف الأمم المتحدة لفترة انتقالية قصيرة لا تتجاوز عدة شهور . وبعد اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ، سيتمكن لتلك الدولة بالطبع ان تقرر بمقتضى الحق السيادي المخول لكل دولة طبيعة علاقاتها مع البلدان المجاورة بما في ذلك امكانية تكوين اتحادات كونفدرالية . وينبغي ان تتاح للاجئين الفلسطينيين فرصة العودة الى ديارهم أو الحصول على تعويضات مناسبة عن الممتلكات التي خلفوها وذلك وفقا لمقررات الأمم المتحدة .

ثالثا ، ان الجزء الشرقي من القدس الذي احتلته اسرائيل في عام ١٩٦٧ والذي يضم واحدا من الأماكن الاسلامية المقدسة الكبرى ينبغي ان يعود الى العرب ويصبح جزءا لا يتجزأ من الدولة الفلسطينية . ويجب ان يتاح لمعتنقي الديانات الثلاث الوصول الى الأماكن المقدسة في القدس بأكملها .

رابعا ، ينبغي توفير ضمانات حقيقية تكفل حق جميع دول المنطقة في الوجود والتنمية في اطار من الأمن والاستقلال . وما لا شك فيه ان ذلك يجب ان يبنين على أساس المعاملة بالمثل ، فلا يمكن توفير الأمن الحقيقي للبعض والاستهانة بأمن الآخرين .

خامسا ، لا بد من انهاء حالة الحرب وقرار السلم بين الدول العربية واسرائيل . ويعني ذلك انه ينبغي لكل من أطراف الصراع ، بما فيها اسرائيل والدولة الفلسطينية ، أن يتعهد كل طرف منها باحترام سيادة الطرف الآخر واستقلاله

وسلامته الاقليمية . ويجب عليها ان تسوى أية منازعات قد تنشأ فيما بينها بالوسائل السلمية عن طريق المفاوضات .

سادسا ، ينبغي توفير ضمانات دولية للتسوية واعتماد هذه الضمانات . ويمكن ان يسند دور الضامن على سبيل المثال الى الاعضاء الدائمين في مجلس الأمن أو الى مجلس الأمن ككل . والاتحاد السوفياتي ، من جانبه ، على استعداد للمشاركة في عملية توفير الضمانات .

وسأتناول الآن سبل التوصل الى تسوية على اساس المبادئ التي اوردتها توا . ان التجربة توضح بجلاء ان السبيل الوحيد السليم والفعال هو سبيل الجهود الجماعية التي تشارك فيها كل الاطراف المعنية . اى المفاوضات في اطار مؤتمر دولي بشأن الشرق الأوسط يعقد خصيصا لهذا الغرض . وينبغي ان يكون لجميع الدول العربية المشتركة في الحدود مع اسرائيل ولاسرائيل ذاتها الحق في المشاركة في أعمال ذلك المؤتمر . كما ينبغي ان تشارك في المؤتمر منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة . ويجب ان يشارك الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة في المؤتمر بوصفهما دولتين تقومان ، بحكم الظروف ، بدور هام في شؤون الشرق الأوسط وباعتبارهما الدولتين اللتين تشاركا في رئاسة المؤتمر السابق المعني بالشرق الأوسط .

ويتبين من مجرى المناقشات بشأن مشاكل الشرق الأوسط أن الغالبية العظمى من الوفود تؤيد هذا الرأي ، وتتوافر جميع الأسباب التي تدعونا الى القول بوجود اتفاق واسع النطاق على الحاجة الى عقد مؤتمر دولي بشأن الشرق الأوسط . ويتأكد ذلك أيضا من اعلان جنيف بشأن فلسطين الصادر في ٧ ايلول / سبتمبر ١٩٨٣ . وما له أهمية خاصة ان الجمعية العامة ذاتها اعربت بوضوح عن تأييدها لعقد ذلك المؤتمر في قرارها ٥٨ / ٣٨ جيم الصادر في دورتها الثامنة والثلاثين .

يؤيد الاتحاد السوفياتي التوصل الى تسوية عادلة وشاملة في الشرق الأوسط .

وإذا ما تحققت تلك التسوية لن تكون هناك مدعاة لقلق اسرائيل بشأن امنها . ذلك
انها يمكن ان تكسب الأمن والسلم باعادة ما لا يخصها ورد ما اغتصبت الى اصحابه .
ان ايجاد حل عادل للمسألة الفلسطينية في سياق تسوية شاملة في الشرق
الأوسط من شأنه ان يسهم بقدر كبير في تحقيق استقرار المنطقة وتدعيم السلم فيها ،
وفضلا عن ذلك فان هذا الحل من شأنه ايضا ان يفضي الى تحسين المناخ الدولي .

السيد ماكدوناه (ايرلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني

ان اتكلم باسم الدول العشر الاعضاء في الاتحاد الاقتصادي الاوروبي .
ما زالت الدول العشر تدرك بعمق مدى الأهمية التي تكتسيها المشكـلة
الفلسطينية بالنسبة للسلم والأمن في الشرق الأوسط . فكل عام يمر دون ان نتوصل
الى حل للصراع العربي الاسرائيلي يزيد من صعوبة التوصل الى ذلك الحل ، نظرا
لأن المواقف العدائية تزداد ترسخا ويضاف المزيد من المشاكل الى المشاكل القائمة .
وترى الدول العشر ان قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) يرسيان
المبادئ الأساسية اللازمة لتسوية الصراع العربي الاسرائيلي . وينبغي ان تراعى هذه
التسوية حق جميع دول المنطقة بما فيها اسرائيل في الوجود والأمن وكذلك حق الشعب
الفلسطيني في تقرير المصير بكل ما يترتب على ذلك . وقد بلورت الدول العشر هذه
الآراء في اعلان البندقية المؤرخ في ١٣ حزيران / يونيه ١٩٨٠ وفي بيانها اللاحق
بشأن هذه القضية ودعت الدول العشر في بيانها الصادر في بروكسل في ٢٧ آذار / مارس
١٩٨٤ جميع الأطراف الى ان تستخلص النتائج الضرورية من هذه المبادئ . وتبدأ
في اجراء المفاوضات اللازمة لتنفيذها .

ان التزام الدول العشر بحق اسرائيل في العيش في سلم وأمن التزام اساسي لا تحيد عنه والمقابل ، تؤكد الدول العشر انه لن يكون هناك سلام حقيقي أو استقرار في المنطقة ما لم يعترف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، وصفة خاصة حتى تقرير المصير للشعب الفلسطيني ، بكل ما يترتب عليه . ويظل ذلك قضية اساسية يجب ان تؤخذ في الاعتبار في اطار أى تسوية شاملة وعادلة ودائمة للصراع . ومن ثم ، فان جوهر تلك التسوية ينبغي أن يتحلل في التوفيق الكامل والعادل والدائم بين دولة اسرائيل والشعب الفلسطيني ، بحيث يمكن ان يعيشا معا في سلام وأمن . وأحد العناصر الهامة في التوصل الى تسوية سلمية شاملة وجود مناخ من الثقة والتفاهم . وتعتقد الدول العشر ان ذلك المناخ يمكن ايجاده اذا ما اتخذت الأطراف المعنية خطوات ايجابية صوب ذلك الهدف ، بوضع نهاية لأعمال العنف وابداء الارادة في التوفيق . وعلاوة على ذلك ، ترى الدول العشر ان عملية التفاوض ينبغي ان تتضمن اعترافا متبادلا بوجود اطراف النزاع وحقوقها .

لقد أكدت الدول العشر مرارا على اقتناعها بأن اسرائيل لن تحصل على الأمن والاعتراف بها وهما حق لها ، الا من خلال السعي لتسوية تفاوضية ، وصفة خاصة ، عن طريق تلبية التطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني . وتود الدول العشر ان ترى الشعب الفلسطيني في وضع يسعى فيه لتحقيق مطالبه بالوسائل السياسية ، وان تحقيق تلك المطالب ينبغي ان يأخذ في الحسبان الحاجة الى الاعتراف بوجود وأمن جميع الأطراف واحترامها . ولا تزال الدول العشر على اعتقادها بأنه ليس من الحكمة ولا من العدل ان يسعى طرف الى انكار الحقوق التي يدعيها لنفسه على الطرف الآخر .

يجب ان يقوم حل المشاكل بين اسرائيل وجيرانها على الجادى المقبولة بشكل واسع في المجتمع الدولي ، أى عدم اللجوء الى استخدام القوة وعدم جواز الاستيلاء على الاراضي بالقوة . ويتعين على اسرائيل أن تضع حدا لاحتلالها للأراضي التي احتفظت بها منذ حرب ١٩٦٧ ، وفقا لقرارى مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٢٣٨ (١٩٧٣) .

وتعتقد الدول العشر ان المفاوضات هي مفتاح حل المشكلة ، وعلى الأطراف المعنية ان تتفاوض من أجل تسوية دائمة . وتتطلب التسوية التفاوضية التعبير عن ارادة الشعب الفلسطيني بصفة مستمرة مستقلة .

وقد احيطت الدول العشر علما باجتماع المجلس الوطني الفلسطيني مؤخرا في عمان . وهي لا تزال على اعتقادها بأنه لا بد من اشراك منظمة التحرير الفلسطينية في مفاوضات السلام .

وقد اعربت الدول العشر عن قلقها بأن الامال التي لاحت في ايلول / سبتمبر ١٩٨٢ نتيجة تجمع بعض المبادرات السلمية المشجعة قد تلاشت الى درجة كبيرة . لقد أكد المجلس الاوروبي ، في اجتماعه بدبلن في ٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٤ ، على اهمية الحيوية للقيام بجهود مجددة سعيا لاجراء مفاوضات لتسوية الصراع العربي الاسرائيلي . وتلاحظ الدول العشر بارتياح ما أبداه كلا الطرفين من اهتمام في عطية التحرك صوب المفاوضات ، وتأمل ان يلقى ذلك الاهتمام المعلن مزيدا من التعزيز . وحتى يتسنى التوصل الى حل دائم ، فان أى قدر من الجهد يبذله طرف ثالث لا يمكن ان يكون بديلا للمفاوضات المباشرة بين الأطراف ذاتها : الدول العربية واسرائيل وشعب فلسطين ، التي ينبغي ان تعترف بشكل متبادل بوجود وحقوق كل منها . وتناشد الدول العشر جميع الأطراف التنفيذ الكامل لأحكام قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) . وهي تجدد دعوتها بوضع حد للسياسة غير المشروعة لاقامة المستوطنات في الأراضي المحتلة . وفي الماضي ، أبدت الدول العشر استعدادها باستمرار للمساعدة ، بأى طريقة متاحة لها ، في محاولة تحديد ارضية مشتركة بين الطرفين . وقد حافظت الدول العشر ، فرادى وصورة جماعية ، على الاتصال بجميع الأطراف . واستمرارا لتلك السياسة ، تعتبر الدول العشر ، طبقا لما ذكره المجلس الاوروبي في ٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٤ ، ان تلك الاتصالات ينبغي تطويرها سعيا للتوصل الى وسائل لتعزيز التحرك صوب المفاوضات وتحسين الحالة في المنطقة .

لقد اوضحت الدول العشر مرارا المبادئ التي ينبغي عليها موقفها بشأن الاراضي العربية التي تحتلها اسرائيل منذ ١٩٦٧ ، وخاصة مبدأ عدم جواز الاستيلاء على الاراضي بالقوة . وتؤكد الدول العشر من جديد ان أحكام اتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧ (٤) واتفاقية

جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ تنطبق على جميع تلك الاراضي ، الى أن يحين وقت وضع حد لذلك ، في اطار تسوية شاملة وعادلة ودائمة للاحتلال الاقليمي الذي احتفظت به اسرائيل منذ ١٩٦٧ . وتشعر الدول العشر بقلق بالغ لأن سياسات اسرائيل في المنطقة قد أدت الى تصعيد حدة التوتر واستمرار القلاقل . وعلى وجه الخصوص ، تظل الدول العشر في حالة من القلق العميق ازاء سياسات اسرائيل الخاصة باقامة المستوطنات . وهي تؤكد مرة أخرى موقفها بأن تلك المستوطنات في الاراضي العربية المحتلة منذ ١٩٦٧ ، بالاضافة الى أي تغيير في وضع تلك الاراضي وهيكلها السكاني ، تعتبر غير مشروعة بموجب القانون الدولي ، وتشكل عقبة خطيرة امام جهود السلم . ولن يؤدي استمرار تلك السياسات الا الى تقويض الاساس الضروري لاجراء الحوار وتوافر الثقة ، وكلاهما شرط اساسي سبق لآي تفاوض بناءً يستهدف التوصل الى تسوية سلمية شاملة . وعلاوة على ذلك ، تكرر الدول العشر ان سياسة اسرائيل ، فيما يخص القدس الشرقية ومرتفعات الجولان تتعارض مع القانون الدولي ، ومن ثم تعتبر في نظرها باطلة ولا فيية . وتؤكد الدول العشر مجدداً قلقها العميق ازاء معاناة السكان المدنيين الفلسطينيين وتأمل ان يسمح للمنظمات الدولية ذات الصلة بمساعدة هؤلاء السكان دون عائق .

وتحيط الدول العشر علماً بتقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف . ووجهات نظر الدول العشر وتحفظاتها فيما يخص اللجنة ، معروفة تماماً ، وفي الوقت نفسه ، لاحظت الدول العشر بالتقدير الاشارة الى جهودها السואردة في تقرير اللجنة .

وختاماً ، أود أن أؤكد من جديد تأييد الدول العشر للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني . وفي رأى الدول العشر ، يظل الاعتراف بتلك الحقوق احد المبادئ الاساسية التي ينبغي الاسترشاد بها في السعى للتوصل الى تسوية شاملة وعادلة ودائمة في الشرق الاوسط .

السيد فونغساي (جمهورية لا و الديمقراطية الشعبية) (ترجمة شفوية)
 عن الفرنسية) : ان التفاؤل المشوب بالحذر الذي اتسمت به مناقشاتنا في السنة الماضية
 حول قضية فلسطين ، وهي القضية التي ظلت تدرج على جدول أعمال هذه المنظمة منذ
 انشائها ، يبدو انه قد تبدد الان والجمعية العامة تنظر مرة اخرى تلك المشكلة الخطيرة
 والاليمة . وقد لاحظ المجتمع الدولي بقدر من الارتياح اعتماد الجمعية العامة في ١٣ كانون
 الاول / ديسمبر من العام الماضي القرار ٣٨ / ٥٨ جيم ، المتعلق بعقد مؤتمر سلام دولي
 في الشرق الاوسط ، حيث يمكن ان يتأتي للقضية الفلسطينية ، التي تعتبر جوهر جميع
 الصراعات في الشرق الاوسط ، حل منصف ودائم .

وان المبادئ التي ينبغي ان يسترشد بها ذلك المؤتمر وارادة ، كما نعلم ، فسي
 الاعلان وبرنامج العمل المعتمد بتوافق الآراء في المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين ،
 الذي عقد في اب / اغسطس وايلول / سبتمبر ١٩٨٣ بجنيف . ومن تلك المبادئ الاساسية ،
 بالطبع ، الاعتراف بالحقوق المشروعة وفيير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني وممارسته لها
 ممارسة فعلية ، بما في ذلك حق في العودة الى دياره واستعادة ممتلكاته ، وحق تقرير
 المصير واقامة دولة مستقلة ذات السيادة على ارض اباك فلسطين ، وحق منظمة التحرير
 الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، في الاشتراك على قدم المساواة
 مع الاطراف الاخرى في جميع الجهود والمداوات والمؤتمرات حول الشرق الاوسط ، علاوة على
 انسحاب اسرائيل من جميع الاراضي العربية المحتلة منذ ١٩٦٧ ، بما في ذلك القدس ،
 والاعتراف بحق جميع دول المنطقة في العيش في امن داخل حدود امنة ومعترف بها دوليا .

ومن الواضح ان القرار ٣٨ / ٥٨ جيم هو المنطلق الاساسي للآليات التي تحدد السبب والوسائل الواقعية لارساء سلام شامل ودائم في الشرق الاوسط وتخدم بشكل متكافئ جميع الاطراف المعنية مباشرة ومنها منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني . وما يبعث على التشجيع أن نلاحظ زيادة الوعي لدى الرأي العام العالمي منذ الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة بالسماة الخاصة لمسألة فلسطين ولخطورتها وحاجة المجتمع الدولي العاجلة للتوصل الى حل عادل ودائم لها .

والدليل على ذلك عدد ما عقد من حلقات دراسية ولقاءات مائدة مستديرة خلال هذا العام ، في مختلف ارجاء العالم ، تحت رعاية الأمم المتحدة ، وبالتحديد تحت رعاية لجننتها المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف التي يتشرف بلدى بعضويتها وقد اشترك في تلك الاجتماعات حقوقيون بارزون وبرلمانيون وممثلون عن المنظمات غير الحكومية ، وأجمع المشتركون على أن مسألة فلسطين عامل رئيسي في التوصل لاي تسوية للنزاع في الشرق الاوسط ، وخلصوا الى ضرورة عقد مؤتمر سلام دولي حول الشرق الاوسط في أقرب وقت ممكن وفقا لنص وروح القرار ٣٨ / ٥٨ جيم . وتلك هي الآمال المشروعة لجميع قطاعات المجتمع الدولي التي تنشد السلم والعدل والحرية والتقدم .

وتتابع حكومة جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية باهتمام خاص المشاورات التي يجريها امين عام الامم المتحدة بموجب الولاية التي عهد بها اليه القرار ذو الصلة ، مع اعضاء مجلس الامن ومثلي الحكومات المعنية مباشرة في الصراع العربي الاسرائيلي بغية التعرف على وجهات نظرهم ومقترحاتهم فيما يتعلق بتنظيم وعقد ذلك المؤتمر . ولقد خاب املنا حقيقة عندما عرفنا لدى قراءتنا لتقرير الامين العام ان حكومة الولايات المتحدة ما زالت على صلفها متشبثة بموقفها السلبي تجاه تلك المشكـلة الاساسية ، على عكس الحكومة السوفياتية التي جاءت خطتها للسلام في جوهرها قريبة للغاية من المبادئ التوجيهية التي اعتمدت في المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين الذي عقد في جنيف في ايلول / سبتمبر ١٩٨٣ .

وينبغي التأكيد ايضا على أن البيان المشترك الصادر عن الاجتماع السنوي لوزراء رؤساء وفود بلدان حركة عدم الانحياز المنعقد في نيويورك في تشرين الأول / اكتوبر من هذا العام ادان ايضا الموقف السلبي الذي اتخذته اسرائيل والولايات المتحدة الامريكية . ولا ينبغي أن يدهشنا كثيرا ذلك التعطيل الذي تقوم به الادارة الامريكية لانه يتماشى واستراتيجيتها العالمية القائمة على التوسع في تلك المنطقة والهيمنة عليها وعلى العالم كله .

فكما يعرف الجميع استطاع نظام بريتوريا العنصرى غير المشروع مواصلة انتهاج سياسة الفصل العنصرى الاجرامية التي ينتهجها ضد الاغلبية السوداء من السكان في جنوب افريقيا دون عقاب ومواصلة احتلاله غير المشروع لناميبيا منتهكا قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة انتهاكا صارخا بفضل الدعم المتنوع غير المشروط في المجالات السياسية والعسكرية الذي تقدمه له الولايات المتحدة الامبريالية وعدد من الحلفاء الآخرين .

وفيما يتعلق بالشرق الاوسط وهي المنطقة التي نعرف ، ان النزاعات فيها نشأت بسبب المظالم الفادحة التي تسببت فيها القوى الصهيونية والولايات المتحدة التي ترعاها للشعب الفلسطيني ، يعتقد وفدى انه من الضروري أن يقف العالم العربي جبهة متحدة في غمار الكفاح ضد العدو المشترك ، فالصهيونية ، بحكم طبيعتها العدوانية التوسعية يمكن أن تقبل كما لا يمكن أن تقبل الامبريالية ان يتمتع الشرق الاوسط أو اى جزء آخر من العالم بالامن والسلم الدائمين . فتلك القوى الساعية الى السيطرة القائمة على القهر تعمل على زرع بذور الفرقة والبغضاء بين الامم والشعوب في الشرق الاوسط تلك الامم والشعوب ذات التراث التاريخي والثقافي والدين المشترك ، وذلك حتى يتسنى لها تنفيذ مخططاتها الشريرة .

فليس سرا ان الولايات المتحدة الامبريالية ستفعل كل ما في وسعها لمساعدة الصهيونية الاسرائيلية ، حليفها الاستراتيجي ، على تحقيق حلمها الشيطاني في بناء " اسرائيل الكبرى " الذي لن يضم ، كما هو واضح ، الاراضي العربية

والفلسطينية التي احتلتها فعلا منذ عام ١٩٦٧ فحسب ، بل وسيضم ايضا اراض دول
اخرى في المنطقة .

كم من القرارات اعتمدها الامم المتحدة منذ انشائها فيما يتعلق بالمسائل
الاليمة الملتهبة لقضية فلسطين والشرق الاوسط ؟ كل ما نعرفه ان تلك القرارات لا تكاد
تحصى وان الدولة الصهيونية ، بمباركة من حماتها الامبرياليين اختارت ان تتحدى
تلك القرارات وانها فعلت ذلك وهي محصنة من العقاب تماما .

وتحيطنا اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف
في تقاريرها الدورية المتلاحقة علما بالوحشية واللاانسانية التي تتصف بها التدابير
العدوانية والقمعية التي اتخذتها قوات الاحتلال الصهيونية وما زالت تتخذها كل
يوم ضد المدنيين الفلسطينيين العزل وضد السكان العرب في الاراضي المحتلة . وقد
احطنا علما ايضا بالطريقة البطولية الفائقة التي صعد بها الشعب الفلسطيني نضاله
المسلح ضد قوات الاحتلال بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية مثله الشرعي والوحيد
في نضال حثي دائما بتعاطف وتضامن المجتمع الدولي بأسره .

ولدينا ، فضلا عن ذلك ، كل الاسباب التي تجعلنا نعتقد ان القسوى
الصهيونية ما زالت تسعى سعيا مسعورا لتنفيذ خطتها الجهنمية القائمة على انشاء
وتطوير المستوطنات في الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة بما فيها القدس ، متحدية
بذلك المبادئ الاساسية للقانون الدولي الذي يعلن ان الاستحواذ على الاراضي
بالقوة عمل باطل ولاغ . وقد اظهر غزو القوات الصهيونية للبنان في حزيران /يونيه
١٩٨٢ وما اعقبه في ايلول /سبتمبر من نفس العام من مذابح للمدنيين الفلسطينيين
في مخيمات اللاجئين في صبرا وشاتيلا على يد الصهاينة ، للعالم اجمع ، مدى
البربرية المرعبة التي تتصف بها الصهيونية .

هل علينا ان نستخلص من كل ذلك ان المجتمع الدولي والامم المتحدة التي
حظيت مسؤوليتها الاساسية عن قضية فلسطين بالاعتراف ، سيقفان عاجزين عن ايجاد
حل عادل ودايم لتلك المشكلة الاليمة ؟ لا نعتقد ذلك . فقد تسنى التوصل فعلا

الى اطار عمل مناسب أو آلية للتسوية ، كما يتضح من بنود القرار ٣٨ / ٥٨ جيم . فقد
ظهر فعلا توافق اراء دولي بشأن تلك المسألة . وكما نعرف جميعا ظل حجر العثرة
الذى يعرقل الحل موقف الولايات المتحدة السلمي " وحليفها الاستراتيجي " اسرائيل .
فعلى المجتمع الدولي والامم المتحدة ان يضاعفا جهودهما للتغلب على
العقبات بكل السبل المتاحة لهما ، حتى يمكن تنظيم وعقد المؤتمر الدولي المعنوي
بالسلم في الشرق الاوسط تحت اشراف الامم المتحدة في اسرع وقت ممكن ، فالأمر
يتعلق بالاستقرار والتعاون المتناسق في المنطقة وهو ما لا يمكن أن ينفصل ، بطبيعة
الحال ، عن السلم والامن الدوليين . والامر يتعلق قبل كل شيء بانتصار قضية شعب
فلسطين الباسل المقدسة ، وهي القضية التي قدمت لها جمهورية لاو حكومة وشعب
التأييد الذى لا يحيد ، باستمرار .

السيد وجبور دان (سرى لانكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تعقب سرى لانكا عددا من المتكلمين في هذه المناقشة الخاصة بقضية فلسطين ، وقد أدرج عدد أكبر من المتكلمين اسماؤهم للاشتراك في المناقشة لذا سأتوخى الاجاز . ففي كل عام تجرى هذه المناقشة ولا تقرب قضية فلسطين من التسوية مما كانت عليه عندما تناولت الجمعية العامة هذه المسألة في السنة السابقة . ولا تزال منطقة الشرق الاوسط منطقة " للصراع المحتدم وأوجه الظلم التي لم تزل قائمة " (A/39/PV.88 ص ١١) ، كما وصفها السفير غاوتشي مقرر اللجنة الخاصة . وهذا يجب ألا يبيت فينا روح الفتور واللامبالاة . فاستمرار عدم وجود تسوية يجب ان يشحن رغبتنا في السعي لايجاد حل بدلا من أن يؤدي الس فتور تلك الرغبة .

وباستعراض التطورات التي وقعت في العام الماضي ، نجد ان مصير الشعب الفلسطيني يتعرض لتقلبات مأساوية . ففي الاسبوع الماضي ناقشت الجمعية العامة البنود المتعلقة بمسألة الشرق الاوسط ، واستعرضت التطورات في المنطقة بأسرها . واتفق كل المتكلمين فعلا في الرأي القائل بأن الحالة لا تزال منفجرة ومعقدة بصورة خطيرة ، مما لا يؤدي فقط الى الاضرار بالتطور السلمي للدول الواقعة في منطقة الشرق الاوسط وأمنها ، بل ويهدد أيضا ، في نطاق أوسع ، السلم والامن الدوليين . ولئن كنا نعترف ، بأن هناك بعض قضايا لم تحسم في الشرق الاوسط ، كما هي الحال في أية منطقة أخرى ، الا ان هذه كلها أمور خارجة عن القضية الاساسية لفلسطين التي نتناولها الآن .

وأيا كانت النزاعات التي تؤثر على المنطقة ، فان السمات الاساسية للحالة في فلسطين ظلت على ما هي عليه بلا تغيير . أي بعبارة أخرى ، ان الاسباب الجذرية للتوتر وانعدام الامن والمعاناة والموت في المنطقة وكذلك المفتاح الى الطريق الممكن للخروج من هذا المأزق ، يمكن تعريفها بوضوح ومعالجتها .

ونحن سنكون مكررين لأنفسنا عندما نقول ان قضية فلسطين هي لب القلاقل في الشرق الاوسط لكن هذا تكرر ضروري ، بل انه - في واقع الامر - يعد أساسيا بالنسبة لمناقشتنا . هناك حقا مصادر أخرى للتوتر في الشرق الاوسط ، لكن القضية الاساسية

التي لا يمكن اقرار سلم دون ايجاد حل لها هي قضية فلسطين . ففي مؤتمر قمة عسدم الانحياز الأخير أكد رؤساء الدول من جديد ، ان الاحتلال الاسرائيلي لفلسطين وانكار بل واغتصاب الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني هي لب النزاع العربي الاسرائيلي . ان حل قضية فلسطين رهن بشرطين اساسيين هما : انسحاب اسرائيل من كسل الاراضي العربية والفلسطينية المحتلة وفقا لمبدأ عدم جواز الاستيلاء على الاراضي بالقوة ؟ واستعادة الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني . وهذه الحقوق تتضمن حـق العودة الى دياره ؟ وحق تقرير المصير دون تدخل خارجي ، والحق في دولة وطنية له ذات سيادة في فلسطين .

ولئن كان النزاع المستمر في الشرق الاوسط يفرض على كل الشعوب العربية جزية رهيبة ، فان الفلسطينيين هم الذين قاسوا أكثر من غيرهم . فهم ، كشعب وأمة ، قد شتتوا بصورة فاجعة في جميع أنحاء العالم ، والكثيرون منهم يعيشون في مخيمات اللاجئين . ولقد بذلت محاولات لاظهار الفلسطينيين كنوع من السكان اللاجئين على الدوام وتجريد هم من هويتهم المحددة بوصفهم شعبا وأمة .

ان تجارب الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة معروفة لاعضاء اللجنة الخاصة بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان لسكان الاراضي المحتلة . وتقرير اللجنة الخاصة غني عن البيان . وقد قدم رئيس اللجنة الخاصة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وصفا دقيقا لمحنة الشعب الفلسطيني . ونحن نتقدم بالشكر للسفير ماساميا سارى ممثل السنغال وأعضاء اللجنة على تفانيهم وعلى التقرير الشامل الوارد في الوثيقة A/39/35 .

ان اقامة مستوطنات اسرائيلية في الاراضي المحتلة أمر غير مشروع ، وعقبة خطيرة في طريق التوصل الى حل عادل وشامل لمشكلة فلسطين . وكل الخطوات التي اتخذت في تلك الاراضي لاحداث تغييرات في طابعها السياسي والثقافي والديني والديموقراطي والمادى والجغرافي باطلا ولاغية وغير مشروعة . ان اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ ولا سيما الاتفاقية الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين في زمن الحرب ، والبروتوكولين ١ ، ٢ اللذين اعتمدا في عام ١٩٧٧ ، يجب ان يطبقا على الاراضي المحتلة .

ان الشعب الفلسطيني ، بالرغم من معاناته التي تجل عن الوصف ، يواصل نضاله وقد نجحت منظمة التحرير الفلسطينية ، في ظل ظروف بالغ الصعوبة ، في توحيد ذلك النضال وتوجيهه . ومنظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني وهي بلا شك ، المنظمة التي يجب ان تمثله في أية مفاوضات تؤثر على مستقبله ، ان يجب ان تشارك منظمة التحرير الفلسطينية كطرف كامل وعلى قدم المساواة في أى مؤتمر او عملية تسوية . وقد اعترفت سرى لانكا بمنظمة التحرير الفلسطينية اعترافا دبلوماسيا كاملا ، حيث تتمتع بعثتها في كولومبو بالوضع القانوني الكامل للسفارة .

ومن المقارنات الغربية للغاية ، انه بالرغم من الاعتراف الذى يشكل جزءا من توافق آراء يكاد يكون عالميا الآن ، بالعناصر اللازمة للتوصل الى تسوية لقضية فلسطين لم تتخذ حتى الآن أية خطوات ايجابية صوب التنفيذ . وقد أكدت الدول العربية ذاتها ، بما فيها الفلسطينيون ، في مؤتمر قمتهما الثاني عشر الذى عقد في فاس بالمغرب ، كما أكدت حركة عدم الانحياز ، ومنظمة الوحدة الافريقية ، والكومنولث ، والاتحاد البرلماني الدولي ومنظمات أخرى ، من جديد ، تلك السمات ، التي لا يمكن بدونها تحقيق أية تسوية عادلة ودائمة وعلى المجتمع الدولي الآن ان يضاعف جهوده ، عن طريق الامم المتحدة ، وبصفة خاصة مجلس الامن ، للتوصل الى مفاوضات بشأن التسوية ، وللتبشير بظروف السلم والهدوء التي لم تعرفها المنطقة منذ وقت طويل .

السيد ولد بوييه (موريتانيا) : ما زال الشعب الفلسطيني يخوض معركة

الدفاع عن وجوده القومي وحقه في تقرير مصيره وبناء دولته الوطنية على أرضه . ونضاله جزء من كفاح شعوب العالم ضد الاستعمار والسيطرة الأجنبية والعدوان .

فلقد عانى هذا الشعب من أكبر مؤامرة استعمارية صهيونية عرفها القرن العشرين .

وفي الوقت الذى بدأ الاستعمار بشكله القديم ينحسر تحت ضربات الشعوب . وتوطدت

الثورة الاشتراكية في أجزاء من العالم وأصبح الرأى العام الديمقراطي في أوروبا وأمريكا له وزن ضاغط في مناهضة الاستعمار ودعم حق الشعوب في تقرير المصير . قامت الدول الاستعمارية بالبحث عن أشكال جديدة للاحتفاظ بمصالحها الانانية .

وفي الشرق الأوسط بالذات ، التقت ارادة الاستعمار الجديد مع رغبات الصهيونية العالمية التي تبحث عن موطن تقيم فيه بدورها مستعمرة يتنفس فيها رأس المال الصهيوني ، واقتنعت بريطانيا التي كانت بحاجة الى عونها أكثر من غيرها بأهمية المشروع . وبعد زيارة العديد من مناطق العالم الثالث ، تم اختيار فلسطين لتنفيذ المؤتمر . وسبب الاختيار شرحه ناحوم فولدمان ، رئيس المنظمة الصهيونية ، سنة ١٩٤٧ في مونتريال بكندا ، بقوله :

" وكان ممكنا لليهود أن يحصلوا على أوغندا ، أو مدغشقر ، أو غيرها — لينشئوا هناك وطنا قوميا لهم ، لكن اليهود لا يريدون على الاطلاق ، سوى فلسطين ، لأن مياه البحر الميت تستطيع أن تعطي عن طريق التبخر ما قيمته خمسة آلاف مليار دولار من المعادن والاملاح ولا لأن تربة فلسطين الجوفية تحتوي ، كما يقولون ، على كميات من البترول تزيد على احتياطيها في الامريكيتين فحسب بل لأن فلسطين هي ملتقى الطرق بين أوروبا وآسيا وأفريقيا ، ولأنها هي المركز الحقيقي للقوة السياسية العالمية ، والمركز العسكري الاستراتيجي للسيطرة على العالم " .

لقد قامت الصهيونية بحملة كبيرة لاقتناع اليهود في العالم بهذا المخطط . وبخية ايجاد تبرير معنوي له ، لجأت الى تأليف الأساطير التاريخية ، وتصورت مملكة من النيل الى الفرات . وسمت فلسطين أرض المعاد ، وأثارت مشاعر بعض اليهود ، وعبأتهم على أسس خاطئة .

هكذا تمت المؤامرة باقتلاع اليهود من أوطانهم ، رغم خلافاتهم القومية والثقافية واللغوية ، لتصنع بهم خطيئة تطلبت من قوات الهاغانا الاسرائيلية ان تسفك من دم الشعب الفلسطيني في دير ياسين وفدرة ، على نحو قل أن عرفت الانسانية شيلا له . وواصلت الصهيونية مناوراتها وضغوطها على الرأي العام الدولي لاقتناعه بالأمر الواقع ، بتكوين اسرائيل ، وتم ما تم سنة ١٩٤٧ .

ومنذ انشاء اسرائيل وهي تمارس العنصر ضد الفلسطينيين ، والاعتداء على الدول المجاورة ، وجميع التقارير المقدمة الى دورتنا هذه تثبت ذلك من جديد .

فاسرائيل تطبق العقاب الجماعي بسجن الأسر ، وهدم المنازل ، والطررد
والحرمان من الحق في العمل ، مع وضع الضرائب الجائرة بدون الحصول على أى ضمانات
اجتماعية . كما تمارس اسرائيل الضرب والتعذيب ، جسديا ونفسيا ، ضد المعتقلين ،
وتقوم بحرمان الشعب من العلاج باغلاق المستشفيات والمستوصفات .

وآدت سياسة التعسف هذه الى ارتفاع نسبة الوفيات وازدياد الأمراض العصبية ،
وتقوم اسرائيل بمصادرة الأراضي الفلسطينية وطرد أهلها ، من أجل انشاء مستوطنات
صهيونية ، وتمارس اسرائيل سياسة تعطيش السكان العرب ومزارعهم . ولهذا ، استولت على
مياه نهر الاردن ، والجولان ، والضفة الغربية . وهي تعمل على تحويل نهر اللبانون
في لبنان .

ولم تكف اسرائيل بذلك ، بل هي تحاول استلاب روح شعب بكامله وذلك
بالاستيلاء على التراث الأثري والثقافي للأراضي المحتلة ، وتحريف برامج التعليم ،
ومصادرة الصحافة الوطنية ، وفرض القيود على الفنانين والمؤلفين ، ومنع الكتب ذات القيمة
من دخول المناطق المحتلة .

والقصد من ذلك كله انهيار المجتمع الفلسطيني اقتصاديا ، وثقافيا ، واجتماعيا ،
لدفعه الى الهجرة حتى تتمكن اسرائيل من تنفيذ مخططاتها .

هذه السياسة العنصرية تتماشى بالضبط مع ما كتبه هرتزل سنة ١٩٠٢ حين قال :

" يجب رفع شعار ضد الغرباء " ، ويجب عدم تواجد أى شخص سـ

اليهود في هذا التجمع اليهودي " .

وأكدت ذلك فولدا ماثير عام ١٩٦٧ بقولها : " ان اليهود قد احتلوا الضفة

الغربية ليستوطنوها الى الأبد ، ويجب أن يكون في هذه المنطقة أقل عدد ممكن من
العرب " .

ان أى دولة أو كيان يقوم بأعمال عدوانية وتصرفات غير مشروعة ولا انسانية كهذه ،
ينبغي ألا تكون له أى حقوق في المجتمع الدولي ، أو على المجتمع الدولي . بل على هذا
المجتمع ، جماعات وفرادى ، معاقبته . وموقف الجنرال ديفول الشجاع سنة ١٩٦٧ يحظر
تصدير الأسلحة الى اسرائيل عندما تأكد من اتجاهها العدواني ، لأمر جديد أن تقتدى به
كل الدول العريضة على السلام والاستقرار في هذا العالم .

فقضية فلسطين ليست كما تريد اسرائيل حصرها على أنها قضية عرب ويهود ، بل هي قضية شعب يكافح الاستعمار الاستيطاني ، كما كانته وما زالت تكافحه شعوب آسيا و افريقيا وأمريكا اللاتينية من أجل استعادة كرامتها وتحقيق سيادتها على أرضها . وكما قال الرئيس جمال عبد الناصر رحمه الله في تموز/ يولييه ١٩٦٤ ، في مؤتمر رؤساء الدول الافريقية :

" ان ما حدث لشعب فلسطين شبيه بما حدث لشعب افريقيا ، جـاـ المستوطنون الغرباء تحت دعوى السيادة العنصرية ، وسرقوا الأرض وطردوا أصحابها الأصليين ولم يجدوا سندا من غير الاستعمار يساعدهم ليكونوا أداة له في صور مختلفة " .

الحقيقة أن الوقوف الى جانب الشعب الفلسطيني وشعبي جنوب افريقيا وناميبيا في نضالهما العادل ضد الاستعمار الصهيوني والعنصري ، هو واجب على جميع أحرار العالم .

ان الجمعية العامة والعديد من أجهزة الأمم المتحدة اعتمدت الكثير من القرارات بشأن قضية فلسطين ، ونفس الشيء فعلته حركة عدم الانحياز والمؤتمر الاسلامي ، ومنظمة الوحدة الافريقية ، الا أن اسرائيل واجهت الجميع بالرفض والتحدى . وكان لتعننت اسرائيل واهانتها لمبعوثي الأمم المتحدة وقتلهم أحيانا ، كما حدث للمبعوث الدولي " برنادوت " ، آثار سلبية على صداقية منظماتنا مما قلل من هيبتهم وأبطل فعالية قراراتها .

وموريتانيا ، كجميع الدول المحبة للسلام والعدل ، تعلق امالا كبرى على الأمم المتحدة كأداة لتطبيق المبادئ الرفيعة المعتمدة في الميثاق ، والتي أساسها احترام حقوق الانسان والعدل والمساواة والوقوف بحزم الى جانب صاحب الحق ، وترى موريتانيا أن على منظماتنا ، لاستعادة فعاليتها ، أن تتخذ عقوبات صارمة ضد اسرائيل لارغامها على احترام حقوق الانسان . وبدون ذلك ، ستتمادى اسرائيل في الارهاب والعدوان والتوسع .

ان بلادى تضم صوتها من جديد الى التنديد بالغزو الاسرائيلي ، وترى ضرورة انسحابها من فلسطين بما فيها القدس الشريف وكافة الأراضي العربية دون قيد أو شرط ، كما تدعين بلادى سياسة اسرائيل الاستيطانية وتعتبرها مخالفة لميثاق الأمم المتحدة ولكل الأخلاق والأعراف الدولية . وتدعين بلادى كذلك القمع والعنف اللذين تمارسهما اسرائيل على سكان الأرض المحتلة . كما تؤكد بلادى على ادانة اسرائيل لقيامها بذايح صبرا وشاتيلا . ان موريتانيا ، تعتبر أن القضية الفلسطينية هي جوهر الصراع في الشرق الأوسط . وان منظمة التحرير الفلسطينية طرف رئيسي في مواجهة الاعتداء الاسرائيلي ، ومن ثم ، فأى مباحثات تستهدف ايجاد حل سلمي في المنطقة لا يمكن أن تتم الا بقبول منظمة التحرير الفلسطينية ومشاركتها .

ان عجلة التاريخ تضي اليوم لصالح الشعب الفلسطيني ضد الفاصيين ، لكونه حتم الثورة في سبيل قضية عادلة . ومهما تطاول الليل فلا بد أن يأتي الصباح . وكما تصاعد الازهاب الاسرائيلي تصلبت شجرة النضال وقرب يوم التحرير في فلسطين . وصدق الشاعر الموريتاني أحمد ولد عبد القادر ، حيث قال بعد انطلاقة الثورة المسلحة الفلسطينية :

في الجماهير تكمن المعجزات ومن الظلم تولد الحريات
ومن العسف في فلسطين قامت ثورة الشعب يفتديها الأبطال

ان أكبر اعتداء عرفه عصرنا هو احتلال فلسطين ، وأصلب شعب عرفناه هو الشعب الفلسطيني الذي ضرب أروع الأمثلة في الشجاعة والتضحية وكون أجيالا فدائية لا ترهب الموت مدعمة بارادة وطنية لا تقهر ، وساندة من جميع الشعوب والدول المحبة للسلام والعدل ، انسجاما مع الاعتراف الدولي بالحقوق التاريخية والثابتة للشعب الفلسطيني ، بما في ذلك حقه في العودة الى وطنه ، وحقه في تقرير المصير باقامة دولته المستقلة على أرضه بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، مثله الشرعي الوحيد .

السيد ابيوي (غابون) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : تناقش الجمعية العامة لمنظمتنا قضية فلسطين مرة أخرى . وهكذا نجد بالرغم من مضي الوقت وممن التغييرات الكبيرة التي حدثت في عالمنا منذ الحرب العالمية الثانية ، ان بعض المسائل ذات الأهمية الفائقة لم تسر للأسف بشكل مرضي .

ومن ضمن هذه المسائل المشكلة الفلسطينية التي هي ميراث مؤسف آخر مما خلفته لنا عصابة الأمم ، فهي لا تزال تشكل مأساة من مآسي عصرنا ؛ ولا يمكننا مناقشتها دون الشعور بالامتعاض . ان هذا الامتعاض الذي نشعر به عندما نتناول هذا البند من بنود جدول أعمالنا يوضح مدى تضامننا مع الشعب الفلسطيني ، الذي حرم لما يقرب من نصف قرن من حقوقه المشروعة . ولم يحدث قط في تاريخ المجتمعات البشرية الحديثة ان ووجه شعب بوضع بالغ الخطورة كهذا ، وهو وضع تزداد خطورته يوماً بعد آخر .

وفي العام القادم ، تحتفل الأمم المتحدة بالذكرى الأربعين لانشائها . ويرى وفد بلادي انه ينبغي للمجتمع الدولي أن يفتنم هذه المناسبة كي يتأمل المصير المحزن الذي خص التاريخ به الشعب الفلسطيني ، الذي مازال يتحمل الآثار الرهيبة لوعد بلفور .

لقد انقضت أكثر من عشر سنوات منذ أن عمدت حكومة غابون في عام ١٩٧٣ ، مدفوعة بشعور من القلق الذي انتابها ازاء المصير المأساوي للشعب الفلسطيني الشقيق ، الى التعبير بطريقة رسمية عن تفانيها لمبدأي العدالة والسلام بأن قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل .

وعندما تناقش منظمتنا هذه القضية اليوم في ٦ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٤ ، كما تفعل منذ سنوات كثيرة مضت ، يعرب وفد بلادي مرة أخرى عن تضامن شعب غابون مع الشعب الفلسطيني الذي يخوض نضالاً لا تحتاج عدالته الى دليل .

ويرى وفد بلادي ، ان هذه المناقشة ينبغي أن تهيئ لنا جميعاً فرصة للتأمل العميق ولادراك ما أصبح يسمى بـ : " المأساة الفلسطينية " . ذلك هو ما يجب أن يحدث بالرغم من تنوع أصولنا والاختلافات الموجودة في أفضلياتنا وآرائنا السياسية .

ولا يستطيع أحد منا أن يحس باللامبالاة أو عدم الاكتراث ازاء نشأت القضية الفلسطينية . ان أهمية هذه الاحداث تتطلب بالتأكيد أن تلقي نظرة سريعة على الماضي لكي نتفهم الحقيقة بشكل أفضل . فمنذ عام ١٩٤٧ والشعب الفلسطيني ، الذى يواجه تعنت الدولة العبرية واصرارها على رفض قبول مشروع الأمم المتحدة للتقسيم ، يجوب سائر أرجاء العالم باحثا عن وطن وبلد له .

ولسوء الحظ لم يسفر ظهور المقاومة الفلسطينية في عام ١٩٥٦ ، الذى أدى الى مولد منظمة التحرير الفلسطينية في عام ١٩٦٤ ، عن أى حل ملموس لهذه المشكلة . بل على العكس من هذا أعقب ذلك استيطان اسرائيل في الأراضي العربية في أعقاب ما سمي بحرب الستة أيام في شهر حزيران /يونيه ١٩٦٧ .

وقد قامت اسرائيل بارتكاب الجرم تلو الآخر ، ووصل سلوكها الشرير والمشين الى ذروته في عام ١٩٨٢ بمذبحة صبرا وشاتيلا التي لقي فيها آلاف الفلسطينيين حتفهم بطريقة فظيعة . وهناك حادث آخر لا يقل اجراما هو عملية التسميم الجماعي للتلاميذ الفلسطينيين في الأراضي المحتلة .

ولا يسعنا الا أن نقتنع بأن هذا الموقف الحقيير من جانب الدولة العبرية هو تعبير عن رفضها المشين بحق الشعب الفلسطيني أن يكون شعبا آخر ، وحقه في الاستقلال وتقرير المصير . وتتخذ اسرائيل هذا الموقف بالرغم من القرارات والمقررات والتوصيات العديدة للأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الاسلامي ، التي تنادى بالتوصل الى حل تفاوضي لهذه المشكلة .

وتعتقد غابون ، التي تؤيد المواقف التي اتخذتها الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الاسلامي ، ان هذا الرفض من جانب اسرائيل للاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني يشكل عقبة خطيرة في وجه الانفراج في المنطقة . وفي رأى بلدى ، انه ليس هناك أى شك في أن مناخ التوتر السائد في الشرق الأوسط هو نتيجة لتعنت اسرائيل وانتهاجها سياسة عدوانية وتوسعية ضد الشعب الفلسطيني ، الذى حرّم من حقه غير القابل للتصرف في الوجود في أراضيه الوطنية . ان استخدام اسرائيل المستمر للقوة يزيد من صعوبة ايجاد عملية حقيقية للتسوية السلمية للمشكلة الفلسطينية ، وهو ينطوى على عواقب خطيرة تمس السلم والأمن الدوليين .

ومن هنا ، لاجب في أن جميع مبادرات السلام التي طرحت مؤخرا تصادف العراقيل . وليس هناك ما يبعث على الدهشة أيضا في ان قرارات مجلس الأمن والأمم المتحدة ذات الصلة لم تنفذ .

ومن وجهة النظر هذه ، لايسعنا الا أن نقر لسوء الحظ بأن نطاق المشكلة الفلسطينية قد اتسع بشكل كبير ، وأكثر من هذا بأن الحالة في هذا الجزء من العالم لا تعرف الاستقرار . وفي هذا الصدد ، أذكر بالكلمات التالية التي وردت على لسان السيد مارتن بونغو ، وزير الدولة ووزير الشؤون الخارجية والتعاون لجمهورية غابون ، من فوق هذه المنصة بالذات ، في شهر تشرين الأول / اكتوبر ، حين أشار الى الحالة السائدة في الشرق الأوسط قائلا :

" . . . ان حكومة غابون مقتنعة أنه لا يمكن لأيّة تسوية في الشرق الأوسط أن تكون تسوية مستديمة ما لم تأخذ في حسابها أمانى الشعب الفلسطيني المتأصلة في مشاعره . وفي هذا الصدد ، فاننا نعيد التأكيد على حق الشعب الفلسطيني في الوجود السلمي وفي البقاء وما ضمن حدود آمنة ومُعترف بها ، شأنه في ذلك شأن بقية الشعوب في المنطقة . ومرة أخرى ، فاننا ندعو حكومة اسرائيل لأن تضع حدا لسياسة اقامة المستوطنات في الأراضي المحتلة ، تلك السياسة التي تهدد فرص التوصل الى التسوية الشاملة للصراع " . (A/39/PV.29 ، ص ٥٦)

وعلى هذا ، فان وفد بلادى يرى ان فلسطين هي لب المشكلة الشائكة ، مشكلة عدم الاستقرار في الشرق الأوسط . وهي تمثل في نفس الوقت جوهر الصراع العربي الاسرائيلي . ومن ثم ، فان السلم العادل والدائم ، بل والحل المنصف لهذا الصراع ، لايمكن أن يتأتى في فلسطين والشرق الأوسط الا اذا تخلت اسرائيل عن اللجوء الى القوة ، التي هي للأسف الوسيلة التي تعتمد دائما الى استخدامها للردع أو لتسوية منازعاتها مع العالم العربي .

اما عن غابون ، فانها ترى انه يتحتم على المجتمع الدولي أن يزداد اقتناعا بالحاجة الى اعادة التأكيد على حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف ، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، ممثله الشرعي والوحيد .

ان بلدى انطلقا من تأييده لقرارات الأمم المتحدة يضم صوته الى المجتمع الدولي للاعلان بأنه قد آن الأوان لكي نذكر انه لا يمكن احلال السلم في المنطقة الا بالانسحاب الاسرائيلي الكامل من الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، واستعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في انشاء دولته الخاصة به .

ويعتقد وفد بلدى ان تلك العملية هي العملية الوحيدة التي يمكن أن تفضي الى السلم . وعليه ، فانه يتحتم على اسرائيل ان تضع حدا لسياسة اقامة المستوطنات ، وهي سياسة ذات عواقب وخيمة حتى على البلدان المجاورة في المنطقة ، التي تجابه وضعاً لا تستطيع ان تعيش فيه بسلم ضمن حدود آمنة ومعترف بها دولياً .

ولا يمكنني أن أنهي هذا البيان دون أن أعرب عن الشكر للسيد بيريز دي كويبار ، الذى بذل جهوداً دؤوبة لتأييد القضية الشعب الفلسطيني العادلة . وأود أن أؤكد هنا أن بعضاً من مبادراته في هذا الصدد قادرة على ايجاد تسوية سلمية للنزاع . وأخيراً ، أود أن اثنى على اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على النوعية الممتازة لتقريرها الوارد في الوثيقة A/39/35 .

ان وفد بلدى يتطلع الى المستقبل بثقة وايمان ولا يزال يأمل في أن تؤدى الخطوات ، التي اتخذت في الأمم المتحدة وفي هيئات دولية أخرى ، الى بلوغ المجتمع الدولي فسي وقت قريب النقطة التي يمكنه عندها ارغام اسرائيل على الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة ، ذلك الشعب الذى يتوق ، شأنه في ذلك شأن جميع الشعوب في عالمنا المتحضر ، الى الكرامة وتقرير المصير والاستقلال .

رفعت الجلسة الساعة ١٨ / ١٥